



NTI Nuclear Security Index THEFT | SABOTAGE

وضع إطار عمل للتأمين والمساءلة والعمل

الإصدار الثالث

وضع المؤشر بالتعاون مع

The
Economist

Intelligence
Unit

مؤشر أمن المواد النووية لعام ٢٠١٦ الصادر عن مبادرة التهديد النووي: السرقة والتخريب

في ٤٥ دولة فيما يتعلق بحماية المنشآت النووية من التخريب. المهم في هذا التقييم الجديد أنه التقييم الأول الذي يبحث في ظروف الأمن في الدول التي تمتلك أقل من كيلو جرام واحد من المواد النووية التي تصلح لصنع الأسلحة، أو لا تمتلك أيا من هذه المواد، ولكنها تمتلك مفاعلات نووية لأغراض توليد الطاقة أو الأبحاث.

يتوفر مؤشر المبادرة في ثلاث صور:

➤ **التقرير المطبوع**، ويضم ملاحظات مبادرة التهديد النووي وتوصياتها، ونظرة عامة على منهجية وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، وبعض البيانات المختارة، وموجز عن كل دولة

➤ **الموقع الإلكتروني**، www.ntiindex.org، والذي يعرض بعض النتائج الرئيسية بأسلوب سهل، بالإضافة إلى معلومات مصورة ومقاطع فيديو

➤ **الإصدار المتاح للتحميل من مؤشر المبادرة لعام ٢٠١٦**، والذي يمكن الحصول عليه من الموقع الإلكتروني ويضم نتائج مفصلة وبيانات وبعض السمات الإضافية التفاعلية بصيغة ملف Excel.

يتولى قيادة هذه المبادرة بيج سكوتلاند، نائب رئيس مبادرة التهديد النووي وسمانتا بيتس-كيفر المسؤولة الأولى عن البرامج في قطاع الشؤون العلمية والفنية.

وُضع مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي بالتعاون مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست وبالاتحاد بجهود لجنة دولية من خبراء الأمن النووي، وهو يقيم أمن أخطر المواد في العالم: اليورانيوم والبلوتونيوم عاليًا للتخصيب. وقد وُضع هذا المؤشر، الذي يُعد الأول من نوعه، لتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات لبناء الثقة في أمن المواد الموجودة لديها. يُعد مؤشر مبادرة التهديد النووي (مؤشر المبادرة)، الذي بين يديكم الإصدار الثالث منه، مصدرًا متميزًا وأداة فعالة لمتابعة التقدم المحرز بشأن الأمن النووي وتحديد الأولويات.

يقيم مؤشر المبادرة أمن المواد النووية في ٢٤ دولة تمتلك كيلوجرامًا واحدًا أو أكثر من المواد التي تصلح لتصنيع الأسلحة وذلك باستخدام إطار شامل يقيس السياسات والإجراءات وغير ذلك من الظروف التي تشكل الأمن النووي في هذه الدولة. كما يقيم أيضًا ١٥٢ دولة أخرى تمتلك أقل من كيلو جرام واحد من المواد التي تصلح لتصنيع الأسلحة، أو لا تمتلك أي كمية من هذه المواد مطلقًا، وذلك باستخدام مجموعة فرعية من مؤشرات الإطار. وقد تضمن إصدارا ٢٠١٢ و ٢٠١٤ من المؤشر ترتيب الدول من حيث خطر السرقة.

لأول مرة، يبحث إصدار ٢٠١٦ من مؤشر المبادرة أيضًا في فئة ثالثة من الدول ضمن "الترتيب وفقًا لحالة خطر التخريب". فوقوع أعمال تخريب ضد منشأة نووية قد يترتب عليه تسرب إشعاعي له خطورته وتبعات لا تقل في حجمها، بل وقد تزيد، عن تبعات حادثة فوكوشيما باليابان. يستعرض التقييم ظروف الأمن النووي



NTI Nuclear Security Index THEFT | SABOTAGE

وضع إطار عمل للتأمين والمساءلة والعمل

الإصدار الثالث

يناير ٢٠١٦



وضع المؤشر بالتعاون مع



تصحيح

تضمنت نسخة مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي لعام ٢٠١٦ في ١٤ يناير ٢٠١٦ العديد من الأخطاء في البيانات التي أثرت على نتائج بعض الدول. تظهر التصحيحات في هذا التقرير المطبوع والبيانات الواردة بالموقع الإلكتروني ومخطط Excel. لا تغير البيانات التي تم تنقيحها نتائج مؤشر مبادرة التهديد النووي.

في تصنيفات السرقة للدول التي تمتلك مواد نووية، كان هناك خطأ واحد في نتيجة المملكة المتحدة. في تصنيف السرقة للدول التي لا تمتلك مواد نووية، كان هناك ثمانية أخطاء أثرت على نتائج كل من تشيلي ومصر والمجر وإندونيسيا والمغرب وبيرو والسويد وتايوان. في تصنيف التخريب، كان هناك سبعة أخطاء أثرت على نتائج المجر والهند وإيران وإسرائيل والمكسيك وكوريا الشمالية وتايوان. نتيجة لهذه الأخطاء، هناك ١٦ تغييرًا طفيفًا في النتيجة الإجمالية التي تم تصحيحها. إضافة إلى ذلك، قد تتغير تصنيفات الدول التي لم تتأثر نتائجها بالتصحيحات إيجابيًا أو سلبًا بمكان أو اثنين من التصنيفات المعلن عنها في يناير ٢٠١٦.

تفاصيل كل الأخطاء والتصحيحات التي تمت وتأثيرها على الدول متوفرة على الموقع www.ntiindex.org ضمن علامة تبويب "الأخبار والموارد" ونماذج Excel المحدثة.

تتضمن طبعة التقرير هذه التصحيحات.

تعتذر مبادرة التهديد النووي (NTI) ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) عن الخطأ.

أصحاب الصور

الغلاف:

© teekid/iStock

داخل التقرير:

صفحة ١: © Sandor Tozser / الوكالة الدولية للطاقة الذرية

صفحة ٢ (من اليسار إلى اليمين): © الوكالة الدولية للطاقة الذرية، Tomas Sereda / iStock

صفحة ٤: © threeart / iStock

صفحة ٨ (من اليسار إلى اليمين): © PozitivStudija / shutterstock، © Greg Webb / الوكالة الدولية للطاقة الذرية

صفحة ١٢ (من اليسار إلى اليمين): © Greg Webb / الوكالة الدولية للطاقة الذرية، © الإدارة الوطنية للأمن الوطني

صفحة ١٤: © Dean Calma / الوكالة الدولية للطاقة الذرية

صفحة ١٥: © Dollar Photo Club

تصميم التقرير المطبوع

Dinsmore Designs

Copyright © 2016 by the Nuclear Threat Initiative

Updated 1–2016

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي نظام استرجاع، أو نقله في أي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل سواء الإلكترونية أو الميكانيكية، أو التصوير أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على تصريح كتابي من صاحب حقوق الطبع والنشر. للحصول على التصاريح يمكنكم إرسال رسالة إلى ntiindex@nti.org.

الآراء المعروضة في هذا التقرير لا تدل على آراء مجلس إدارة المبادرة أو المؤسسات التي ينتمون إليها. إلا أن المبادرة تتحمل المسؤولية كاملة عن التحليل والتوصيات المقدمة.



مقدمة

بقلم سام نان، رئيس مجلس الإدارة الشريك بمبادرة التهديد النووي

ومنذ بداية ٢٠١٠، تخلصت اثنتا عشرة دولة من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة من أراضيها، وُعززت سياسات وممارسات الأمن النووي لتصبح أقوى بعشرات الأضعاف، وأصبح بدء نفاذ معاهدة دولية أقرب من ذي قبل.

وقد أصبح قادة العالم الآن يدركون أن أمن المواد الأمنية ليس مجرد أحد المسائل السيادية لكل دولة، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى أعمال القمة. فمن الواضح أنه بسبب الطبيعة الكارثية للتهديد النووي، فإن ضعف الأمن في إحدى الدول قد يؤثر علينا جميعاً. كما أضحي واضحاً أيضاً أننا نحتاج إلى وضع نظام عالمي فعال لأمن المواد النووية.

جدير بالذكر أن البيت الأبيض وكوريا الجنوبية وهولندا، اللتين استضافتا القمة السابقة، وبعض القادة الآخرين الذي جعلوا أمن المواد النووية ضمن أولوياتهم قد حققوا إنجازات سواء في الخطوات العملية التي اتخذوها أو في زيادة الوعي بالخطر المائل، ومن ثم يحق لهم أن يفخروا بها.

إلا أنه مع اقتراب قمة ٢٠١٦، فإن القادة لديهم أيضاً ما يدعو للقلق. فقمتهم الأخيرة في واشنطن تأتي في وقت تحف فيه المخاطر الأمن العالمي. فالعلاقات مشدودة في جميع أنحاء منطقة أوروبا والأطلسي وما تنتهي أزمة إلا وتحل التي تليها. كما تتصاعد الهجمات الوحشية والحوادث التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

منذ ست سنوات، اجتمع قادة ٤٧ دولة في العاصمة الأمريكية واشنطن ليتعاونوا على الحماية من أخطر تهديد أمني يواجهه العالم: كارثة الإرهاب النووي. وكانت القمة الأولى للأمن النووي أكبر تجمع لرؤساء الحكومات منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل تلك القمة بخمس وأربعين سنة، وقد أكدت على الضرورة البالغة لإحكام تأمين المواد النووية المعرضة للخطر.

وفي تلك القمة التي انعقدت عام ٢٠١٠، أطلق القادة مبادرة مهمة للحد من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة، والتي بلغت أكثر من ٢٠٠٠ طن متري، والموزعة على مئات المواقع في مختلف أنحاء العالم فضلاً عن تأمين مثل هذه المواد. كانت المهمة كبيرة، وكان التزام القادة المشترك تجاهها كبيراً أيضاً.

وكانت تلك لحظة فاصلة في تاريخ الأمن النووي.

ومع استعداد القادة للاجتماع ثمانية في واشنطن في قمتهم الرابعة والأخيرة، سيق لهم أن يفخروا بإحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ تعهدهم، وهو تقدم وثقه الإصداران السابقان من مؤشر الأمن النووي الصادران عن المبادرة.



يقيم مؤشر المبادرة في إصدار عام ٢٠١٦ أوضاع الأمن المتعلقة بخطر التخريب ضد المنشآت النووية مثل محطات الطاقة والمفاعلات النووية.



حققت قمم الأمن النووي الثلاثة السابقة تقدماً ملحوظاً، ولكن يجب على القادة الاتفاق في قمتهم الرابعة والأخيرة على مسار للحفاظ على الزخم الذي تحقق.

هذا التساؤل مقلق في ظل الأمور المطلوب إنجازها والتبعات التي قد تترتب على عدم التحرك لذلك.

اليوم، ما زالت هناك ٢٤ دولة لديها كيلو جرام واحد أو أكثر من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، وعلى الرغم من أن هذا الرقم أقل مما كان عليه منذ عامين إلا أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ طن متري من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة ما زالت مخزنة في مختلف أنحاء العالم والكثير منها معرض لخطر السرقة البالغ. ومما يضاعف من الخطر، أن أي جماعة إرهابية لا تحتاج للكثير من اليورانيوم لتصنيع قنبلة نووية. فملء حقيبة سعة خمسة أرتال من اليورانيوم عالي التخصيب أو كمية من البلوتونيوم في حجم ثمرة الجريب فروت تكفي الإرهابيين لتصنيع سلاح وتفجيرها. والنتيجة: تبعات كارثية تتسع لتشمل مختلف أنحاء العالم في الجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية والصحة العامة والبيئة والحريات المدنية واستقرار الحكومات.

وفي الوقت ذاته، فإن الهجمات الحاسوبية تزداد والمنشآت النووية معرضة للهجوم مثلها مثل غيرها من البنى الأساسية الحيوية، كما أن عدد الدول التي تبحث إمكانية استخدام الطاقة النووية في تزايد وبعضها لا تتوفر له الأطر القانونية والتنظيمية والأمنية لضمان أمن منشآتها وسلامتها.

والشام وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة وغيرهم من التنظيمات التي لا هم لها إلا القتل. فقد كشف كمين أعلن عنه العام الماضي عن سوق سوداء رائجة للمواد النووية تتسم بقدر مذهل من الجراءة.

يكشف مؤشر الأمن النووي الصادر عن المبادرة في ٢٠١٦، وهو الإصدار الثالث من تقييمنا الذي نعهده كل عامين لأوضاع الأمن النووي في مختلف أنحاء العالم، عن مشكلة أخرى. فقد أدت الاضطرابات التي تعم العالم إلى تباطؤ التقدم في تحقيق الأهداف التي وضعت في قمة عام ٢٠١٠.

ففي حين ذكر مؤشر المبادرة في عام ٢٠١٤ أن هناك سبع دول تخلصت من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة في العامين السابقين على صدور ذلك المؤشر، فإن الإصدار الحالي لم يرصد سوى دولة واحدة، وهي أوزبكستان، تخلصت من جميع ما لديها من مواد نووية خطيرة وذلك منذ خروج الإصدار السابق من المؤشر إلى النور. كما تباطأت وتيرة التقدم أيضاً في مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى، مما يؤثر التساؤلات عن مدى القدرة على الحفاظ على التقدم المحرز في المبادرة بعد قمة ٢٠١٦. فبدون الاهتمام رفيع المستوى وغياب القوة الدافعة التي توفرها القمم ووجود العديد من الأولويات المتعارضة في عالم يعمه الاضطراب الشديد، هل تستطيع الحكومات أن تواصل تركيزها على الحاجة لإحكام تأمين المواد النووية؟

مقدمة

اليوم، ما زالت هناك ٢٤ دولة لديها كيلو جرام واحد أو أكثر من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، وعلى الرغم من أن هذا الرقم أقل مما كان عليه منذ عامين إلا أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ طن متري من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة ما زالت مخزنة في مختلف أنحاء العالم والكثير منها معرض لخطر السرقة البالغ.

نعتقد في المبادرة أن القادة لا بد لهم من أن يتسموا اليوم بعزيمة أكبر في مواجهة تصاعد حدة التهديدات. ولأن تبعات أي عمل إرهابي نووي قد تطل مختلف أنحاء العالم، فإن على القادة أن يعملوا معًا. فنحن الآن في سياق بين التعاون وبين وقوع كارثة وعلى قادة العالم أن يسرعوا أكثر.



سام نان
رئيس مجلس الإدارة الشريك
مبادرة التهديد النووي

بالإضافة إلى تقييم أمن المواد النووية، يقيم مؤشر المبادرة في إصداره لعام ٢٠١٦ لأول مرة بعض التهديدات المهمة وعوامل التعرض التي بدأت في الظهور وذلك بإضافة مؤشرات لتحديد مدى استعداد الدول للتعامل مع التهديدات الحاسوبية وأعمال التخريب التي قد تُوجه ضد المنشآت النووية. وللأسف، فإن نتائج هذا التقييم مقلقة.

وأنا أرى أنه من المعقول أن نقول أننا اليوم في مفترق طرق للأمن النووي. عند افتتاح قمة أمن المعلومات لعام ٢٠١٦، ستكون أمام القادة أسئلة مهمة عليهم الإجابة عنها: هل سيتخذون الخطوات الصعبة اللازمة للارتقاء بالحماية من الأخطار النووية من سرقات وهجمات وتخريب؟ هل سيتعاونون معًا لإرساء البنية العالمية اللازمة للحماية من الأخطار الكارثية للإرهاب النووي؟ هل سيحافظون على الزخم الذي تحقق من عملية القمة؟



الملخص التنفيذي تباطؤ زخم التحرك بشأن الأمن النووي

إلا أن البيئة العالمية للتهديد قد تدهورت. كما أن وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف التي وُضعت في القمم الثلاث الأولى قد تباطأت، وذلك وفقًا لمؤشر الأمن النووي الصادر عن مبادرة التهديد النووي في ٢٠١٦ (مؤشر المبادرة). هذه تطورات مقلقة تأتي في وقت تتصاعد فيه التهديدات من تنظيمات إرهابية متطورة يتوفر لديها تمويل جيد، ومن مهربي المواد النووية، ومن مخترقي الشبكات القادرين على شن هجمات حاسوبية مدمرة على المنشآت النووية.

وفضلاً عما سبق، فإن النظام العالمي الحالي للأمن النووي ما تزال به ثغرات مهمة لا تجعله نظاماً شاملاً وفعالاً بحق. فعلى سبيل المثال، لا توجد مجموعة موحدة من المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وليس هناك أي آلية لمساءلة الدول التي يتراخى في التأمين، والأسس القانونية لتأمين المواد غير مكتملة والموجود منها لا يلتزم به الجميع.

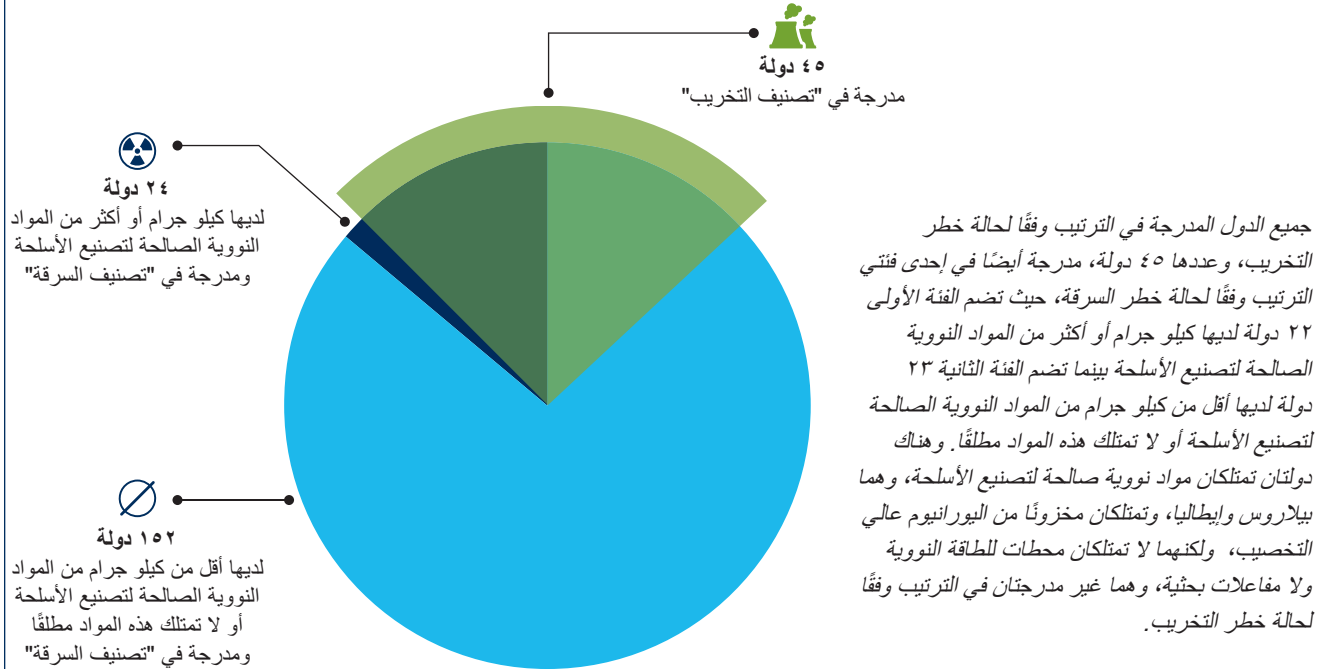
وفي غياب نظام عالمي شامل وفعال، ما زالت أساليب الدول في معالجة الأمن النووي متفاوتة تفاوتاً كبيراً مما يضعف حلقات الربط ضعفاً خطيراً يمكن للإرهابيين استغلاله في بحثهم عن أبسر السبل للحصول على مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة.

منذ ستة أعوام، اجتمع قادة العالم لأول مرة لمواجهة خطر كارثة الإرهاب النووي. وفي قمة الأمن النووي الأولى في ٢٠١٠، أطلق القادة مبادرة مهمة لإحكام تأمين ما يزيد عن ٢٠٠٠ طن متري من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة والتي كانت متفرقة في مختلف أنحاء العالم، ولتقليل مخزون البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب وهما المكونان الأساسيان اللازمان لتصنيع سلاح نووي.

واليوم ومع استعداد القادة للاجتماع في العاصمة الأمريكية واشنطن، في قمتهم الرابعة والأخيرة، يمكنهم أن يتحدثوا عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ تعهدهم بحماية المواد النووية المعرضة للسرقة من الإرهابيين الساعين للحصول على أسلحة الدمار الشامل وإقامة نظام أمن عالمي قوي تشترك في ظله الدول جميعاً في الحماية المستمرة للمواد النووية الخطرة. ومنذ بداية ٢٠١٠، أخلت اثنتا عشرة دولة أراضيها من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، وعززت عشرات الدول الأخرى من سياساتها وممارساتها في مجال الأمن النووي، وهناك معاهدة دولية اقترُب بدء نفاذها.

الملخص التنفيذي

الدول المدرجة في الترتيب وفقاً لحالة خطري السرقة والتخريب



تباطؤ التقدم: بيانات مؤشر المبادرة

تباطأ التقدم المحرز بشأن الحد من مقدار المواد النووية الخطرة في مختلف أنحاء العالم وتعزيز تأمين المخزون الموجود. ومنذ ٢٠١٤، لم يتحقق أي تحسن في الإجراءات الأساسية للحماية والرقابة التي يقيّمها مؤشر المبادرة، بما في ذلك الحماية المادية داخل المواقع، والرقابة والمساءلة، والوقاية من تهديد العناصر الداخلية، والأمن المادي أثناء النقل، وقدرات الاستجابة. كما يكشف مؤشر المبادرة في ٢٠١٦ أيضاً أنه لم يحدث سوى ٤٣ حالة تحسن في مختلف المؤشرات منذ ٢٠١٤. وذلك مقارنة بعدد ٥٩ حالة تحسن رصدها مؤشر المبادرة في عام ٢٠١٤.

كما لم يرصد مؤشر المبادرة في ٢٠١٦ على مدار العامين السابقين سوى دولة واحدة، أوزبكستان، من تلك التي شملها "الترتيب من حيث حالة خطر السرقة" كانت تمتلك كيلوجراماً واحداً أو أكثر من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة وأخلت أراضيها مما كان بها من مواد، وذلك في مقابل سبع دول كانت قد أخلت أراضيها مما بها من مواد في العامين السابقين لنشر مؤشر المبادرة عام ٢٠١٤. وقد أخلت جاميكا أيضاً أراضيها مما كان بها، والتي كانت كمية المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة لديها أقل من كيلوجرام واحد.

وفي ظل التحديات العالمية التي عرضت في العامين الماضيين، من زيادة المجازر الإرهابية في الشرق الأوسط إلى التوترات التي تزداد حدة في منطقة أوروبا والأطلسي وصولاً إلى المفاوضات المعقدة بشأن برنامج إيران النووي والتهديدات التي تأتي من كوريا الشمالية، فإنه لا شك أن هذين العاملين جعلاً من الصعب على الحكومات أن تضع أمن المواد النووية على رأس أولوياتها.

ومع إعداد القادة للقمة الرابعة والأخيرة للأمن النووي في العاصمة الأمريكية واشنطن في ربيع هذا العام، فإن الإنصاف يقتضي أيضاً أن نقر أن ستة أعوام مدة قصيرة لبدء تغييرات مهمة في إدراك الأخطار والأوليات والانتهاه من تحقيق تلك التغييرات.

بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي تمثلها المواد النووية المعرضة للسرقة وعدم كفاية السياسات الأمنية في الدول التي تمتلك هذه المواد فإن مؤشر المبادرة في إصدار ٢٠١٦ يقيم لأول مرة المخاطر التي قد يمثلها التخريب والهجوم الحاسوبي على المنشآت النووية. ويقيم مؤشر المبادرة التقدم المحرز ويبرز المجالات التي تحتاج إلى تحسين ويوصي بإجراءات معينة.

كيف يقيس الترتيب وفقًا لخطر السرقة ظروف الأمن النووي؟



يقيم ترتيب الدول وفقًا لحالة خطر السرقة الدول التي تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة وفقًا لهذه الفئات الخمسة. أما الدول التي لا تمتلك مواد فقد قُيِّمت وفقًا لثلاث فئات فقط.

المفتاح

دول تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

*مؤشر لا ينطبق على الدول التي لا تمتلك مواد نووية

ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن مصادر البيانات المستخدمة في التقييم، انظر الشرح الكامل لمنهجية وحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست على الموقع www.ntiindex.org.

الملخص التنفيذي

كيف يقيس الترتيب وفقاً لخطر التخريب ظروف الأمن النووي؟



يقيم ترتيب الدول من حيث خطر التخريب الدول التي بها منشآت نووية وفقاً لهذه الفئات الخمسة.

ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن مصادر البيانات المستخدمة في التقييم، انظر الشرح الكامل لمنهجية وحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست على الموقع www.ntiindex.org.

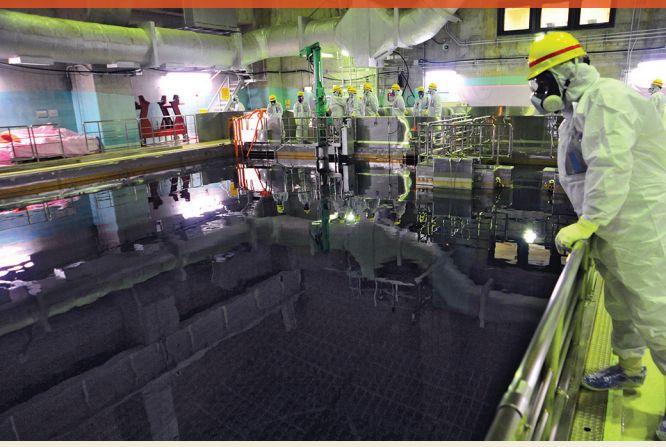
ضعف الاستعداد لخطر الهجمات الحاسوبية الناشئة

يضع مؤشر المبادرة في الحسبان التهديدات العالمية الناشئة، ولهذا فإن إصداره لهذا العام يقيم لأول مرة مدى حماية الدول لمنشآتها النووية من التهديدات الحاسوبية. فالمنشآت النووية مثلها مثل البنى التحتية الحيوية ليست محصنة ضد الهجمات الحاسوبية، إلا أن هناك تخوفاً خاصاً بشأنها نظراً لما قد يترتب على الهجوم عليها من تبعات كارثية. فمثل هذا الهجوم يمكن أن يسهل سرقة المواد النووية أو تنفيذ أعمال التخريب.

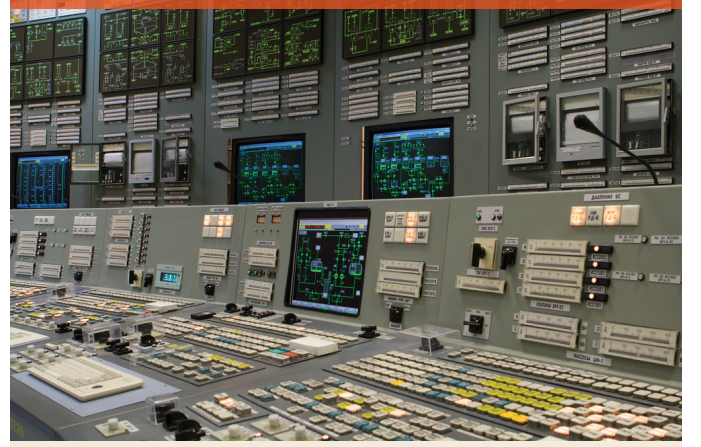
وأخيراً فإن مؤشر المبادرة كشف عن ثبات، بل وزيادة، في مخزون المواد النووية، وذلك مع انتهاء اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بشأن شراء اليورانيوم عالي التخصيب وزيادة كل من الهند واليابان وهولندا وكوريا الشمالية وباكستان والمملكة المتحدة لمخزونها من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة في الأعوام الأربعة الماضية.



الملخص التنفيذي



أي عمل تخريبي ضد منشأة نووية يؤثر على أنظمة التبريد قد يؤدي إلى تسرب إشعاعي يُعادل كارثة فوكوشيما



يُتزايد استخدام الأنظمة الرقمية في غرف التحكم بالمنشآت النووية، وهذه الأنظمة عرضة للهجمات الحاسوبية

قصور أساسي في حماية المنشآت النووية من التخريب

للمرة الأولى أيضًا، يقيم مؤشر المبادرة ظروف الأمن النووي المتعلقة بحماية المنشآت النووية من التخريب. وتقيم مجموعة الترتيبات الجديدة هذه ٤٥ دولة قد يترتب على حدوث تخريب في إحدى منشآتها النووية تسرب إشعاعي خطير يعادل في حجمه ما حدث في اليابان في عام ٢٠١١ عندما ضرب تسونامي محطة فيوكوشيما داييتشي للطاقة النووية.

وفي هذا السياق أيضًا، كشف مؤشر المبادرة لعام ٢٠١٦ عن أوجه قصور. بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالأمن الحاسوبي، فإن الكثير من الدول النامية، بما فيها تلك التي تنتظر جدًّا في استخدام الطاقة النووية، تعاني في وضع الإجراءات اللازمة لحماية المنشآت النووية من التخريب.

ما بعد القمة: الحفاظ على مواصلة التقدم نحو وضع نظام عالمي

في بيان قمة ٢٠١٤ للأمن النووي، ذكر القادة "نحتاج إلى جهود متواصلة لتحقيق الهدف المشترك لتعزيز بنية الأمن النووي العالمي، ونذكر أن هذه عملية مستمرة."

ويضم مؤشر المبادرة في إصداره لعام ٢٠١٦ مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتعلق بالأمن الحاسوبي، وتشير النتائج إلى أن بعض الدول بدأت منذ بعض الوقت في اتخاذ خطوات لحماية منشآتها النووية من الهجمات الحاسوبية، ولكن هناك دولاً أخرى كثيرة تفترق إلى القوانين واللوائح اللازمة لتوفير أمن حاسوبي فعال:

◀ ثمة عدد كبير جدًا من الدول تكاد لا تتطلب أي إجراءات أمنية فعالة في المنشآت النووية لمواجهة خطر مخترقي الشبكات.

◀ من بين ٢٤ دولة تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة، حصلت ٩ دول على التقييم الأقصى في مؤشر الأمن الحاسوبي بينما حصلت ٧ دول على صفر. من بين ٢٣ دولة بها منشآت نووية ولكنها لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة، حصلت ٤ دول على التقييم الأقصى في مؤشر الأمن الحاسوبي، بينما حصلت ١٣ دولة على صفر ومن بينها دول تتوسع في استخدام الطاقة النووية.

◀ في العامين الماضيين، عدّلت ٨ دول تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة قوانينها ولوائحها فيما يتعلق بالأمن الحاسوبي في المنشآت النووية. بينما في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، كان هناك ٩ دول عدّلت قوانينها على هذا النحو.

الملخص التنفيذي

بصفة عامة، انخفض مخزون المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، ولكن التوجهات تشير إلى زيادتها في المستقبل القريب. فمن بين ٢٤ دولة لديها مواد، هناك اثنتا عشرة دولة، بما فيها فرنسا وروسيا والولايات المتحدة والتي تمتلك أسلحة نووية، خفضت من كميات المواد الموجودة لديها على مدار آخر أربع سنوات قاسها مؤشر المبادرة، بينما أخلت أوزبكستان أراضيها تمامًا من جميع المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة التي كانت موجودة فيها.

على الرغم من هذا التقدم، إلا أن التوجهات تشير إلى أن الكميات المخزنة على مستوى العالم يُتوقع ثباتها، بل وربما زيادتها، في المستقبل القريب. فاليابان وهولندا والمملكة المتحدة زادت من كمياتها لقطاع الطاقة المدنية، والهند وباكستان زادت من كمياتها للأغراض المدنية والعسكرية، وكوريا الشمالية بدأت تتخذ خطوات جديدة لإنتاج مواد نووية جديدة صالحة لتصنيع الأسلحة.

ومع اقتراب نهاية عملية قمة الأمن النووي رفيعة المستوى، فإن قائمة الأولويات يجب أن تضم على رأسها الوصول إلى اتفاق على عملية مستمرة لوضع نظام عالمي فعال للأمن النووي والحفاظ على الاهتمام السياسي رفيع المستوى بالأمن النووي. يقدم مؤشر المبادرة هذا توصيات محددة للمجتمع الدولي للحفاظ على وتيرة التقدم على المدى القصير والطويل، ويشمل ذلك (أ) تحديد تحالف من الشركاء المستعدين للحفاظ على الزخم الذي تحقق، و(ب) متابعة أي تقدم يحرز في المستقبل وتحفيزه من خلال اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وهي الاتفاق القانوني الرئيس الذي يقوم عليه أمن المواد النووية، و(ج) توفير الموارد اللازمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للنهوض بدورها الذي اتسع نطاقه.

سنعرض فيما يلي ملخصًا للملاحظات والتوصيات. يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة والتوصيات المقدمة لدول بعينها ومنهجية المؤشر والمزيد من الموارد الأخرى على الموقع الإلكتروني www.ntiindex.org.

الملاحظات: حالة الأمن النووي

أهم الاتجاهات

تباطؤ النمو في تأمين المواد النووية والتخلص منها. فلم يرصد مؤشر المبادرة لعام ٢٠١٦ أي تحسن في الإجراءات الأساسية للحماية والرقابة التي يقيها مؤشر المبادرة، بما في ذلك (أ) الحماية المادية داخل المواقع، و(ب) الرقابة والمساءلة، و(ج) القدرة على التخفيف من تهديد العناصر الداخلية، و(د) الأمن المادي أثناء النقل، و(هـ) قدرات الاستجابة، وهي نتيجة مقلقة بلا شك. كما أنه منذ نشر تقرير المبادرة السابق، لا يوجد سوى دولة واحدة، وهي أوزبكستان، من تلك التي ضمها الترتيب وفقًا لحالة خطر السرقة في الدول التي تمتلك كيلوجرامًا أو أكثر من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة أخلت أراضيها من تلك المواد تمامًا. بينما في عام ٢٠١٤، ضمت القائمة سبع دول. وقد أخلت جاميكا أراضيها أيضًا، والتي كانت كمية المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة لديها أقل من كيلوجرام واحد.

في الجانب الإيجابي، فإنه من بين ٢٤ دولة التي لديها مواد، أصبحت ٤ دول منها أطرافًا في اتفاقيات دولية مهمة تتعلق بالأمن النووي، وقطعت ٦ دول على نفسها التزامات طوعية جديدة (مثل المساهمة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية)، وأقرت ٨ دول أو عدلت قوانين ولوائح تتعلق بالأمن الحاسوبي. كما أن هناك اثنتا عشرة دولة أخرى خفضت من كميات المواد الموجودة لديها على مدار آخر أربع سنوات تم القياس فيها.

ما السمات التي يجب أن يتسم بها أي نظام عالمي لأمن المواد النووية

على مدار ثلاث سنوات، تعاونت مبادرة التهديد النووي مع كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكبار الخبراء وممثلين عن مجال الطاقة النووية وذلك من أجل الوصول إلى إجماع بشأن العناصر الأربعة التالية التي يجب أن تتوفر في أي نظام عالمي فعال للأمن النووي:

١. يجب أن يشمل النظام جميع المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة بما في ذلك المواد التي تخرج عن نطاق البرامج المدنية (أو "المواد العسكرية").
٢. يجب أن تلزم جميع الدول المنشآت التي تحوز هذه المواد بالمعايير والممارسات الدولية المثالية.
٣. يجب أن تساعد كل دولة في بناء الثقة في فعالية ممارساتها الأمنية وأن تتخذ خطوات للطمأننة تثبت أن جميع المواد والمنشآت النووية بها أمانة.
٤. يجب أن تعمل الدول على تقليل المخاطر وذلك بالحد من مخزونها من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة ومن المواقع التي توجد بها هذه المواد، أو التخلص منها تمامًا إذا أمكن.

المُلخَص التنفيذي

تدعم الدول التي لا توجد لديها مواد المعايير الدولية وتنفذ الالتزامات الدولية. وقد تحقق تحسن أمني ملحوظ في الدول التي تمتلك أقل من كيلوجرام واحد من المواد الصالحة لتصنيع الأسلحة، أو لا تمتلك أي مواد مطلقاً، وعددها ١٥٢. وهذا تحسن مهم لأن أراضي هذه الدول قد تكون ملاذاً آمناً للعمليات الإرهابية أو مكاناً للتخطيط لها أو نقاطاً للعبور. ومن بين المائة واثنين وخمسين دولة المشار إليها، فإن السويد تحتل المركز الأول بينما حققت جيبوتي أكبر قدر من التحسن. تتمثل معظم حالات التحسن في انضمام الدول إلى اتفاقيات قانونية دولية مهمة أو قطعها التزامات طوعية على نفسها لدعم الجهود العالمية لتحقيق الأمن.

التحديات المتبقية

كان لقمع الأمن النووي أثر إيجابي، ولكن هدف وضع نظام عالمي فعال للأمن النووي، وهو هدف إستراتيجي، ما زال لم يتحقق بعد. فاقم قد سلطت الضوء على الطابع الملح لأمن المواد النووية ورفعته إلى مستوى رؤساء الدول. وقد تخلصت بعض الدول من جميع ما لديها من المواد الصالحة لتصنيع الأسلحة، وهذا إنجاز مهم. إلا إنه وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً تجاه تحقيق هدف تأمين جميع المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، فإن النظام العالمي الحالي لتأمين المواد النووية ما زالت به ثغرات مهمة لا تجعله نظاماً شاملاً وفعالاً بحق.

فعلى سبيل المثال، لا يوجد هناك مجموعة موحدة من المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وليس هناك أي آلية لمساءلة الدول التي تتراخى في التأمين، والأسس القانونية لتأمين المواد غير مكتملة والموجود منها لا يلتزم به الجميع. كما أن ٨٣٪ من إجمالي المخزون مواد عسكرية وبالتالي لا تخضع للآليات الأمنية الدولية القائمة، مثل توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية المواد المدنية.

وأخيراً، فإن المشاركة ما زالت محدودة في تقييم النظراء الدوليين، وهو أسلوب لتحسين الأداء وتستطيع الدولة أن تكتسب من خلالها ثقة الدول الأخرى في فعالية الأمن بها، وغيره من التدابير التي ترسخ الثقة في أمن المواد. ومن بين ٢٤ دولة لديها مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة، خضعت ١٦ دولة لتقييم أمنها النووي من النظراء في الأعوام الخمسة الأخيرة، بينما هناك ٧ دول لم تخضع لمثل هذا التقييم من قبل. ومع تصاعد التهديدات، يتضح أن القمة لم تحقق الهدف الأساسي المتمثل في وضع نظام عالمي فعال للأمن النووي يقضي تماماً على الثغرات الموجودة في النظام الحالي. ومع اقتراب عملية القمة من الانتهاء، فإن الحفاظ على الاهتمام السياسي والزمم اللازم للتغلب على هذه الثغرات قد يصبح أكثر صعوبة.

أهم أخبار الدول

الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة

- احتلت أستراليا مجدداً المرتبة الأولى بين ٢٤ دولة تمتلك مواد نووية صالحة للاستعمال.
- اليابان هي أكثر دولة حققت تحسناً، بينما حصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أعلى النقاط بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية.
- الولايات المتحدة والهند وروسيا والمملكة المتحدة هي أكثر الدول تحسناً من بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية.
- من بين الدول التي تمتلك أقل من كيلو جرام واحد من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، أو لا تمتلك هذه المواد مطلقاً، احتلت السويد المرتبة الأولى بينما حققت جيبوتي أكبر قدر من التحسن.

ترتيب الدول من حيث خطر التخريب

- تحتل فنلندا المرتبة الأولى بين الدول التي تضم منشآت نووية عرضة للتخريب، وعددها ٤٥.

انظر المزيد من أهم أخبار الدول على www.ntiindex.org

تصارع الدول صاحبة برامج الطاقة النووية الجديدة أو الناشئة لمواجهة هذا

التهديد. ومن بين ٤٥ دولة في الترتيب الجديد لأخطار التخريب، هناك ٢٣ دولة لديها أقل من كيلو جرام واحد من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، أو لا تمتلك هذه المواد مطلقاً، ولكن التقييم شملها لأن لديها مفاعلات للطاقة النووية أو الأبحاث تبلغ قدرتها اثنين ميجاوات أو تزيد عن ذلك. والكثير من هذه الدول دول نامية أو دول صاحبة برامج جديدة (أو تنظر في وضع برامج) ولم تضع بعد أنظمة فعالة للأمن النووي. فشيلى ومصر وإندونيسيا مثلاً تدرس برامج جديدة للطاقة النووية، ولكنها تفتقد للبنية القانونية والتنظيمية اللازمة لإقامة نظام أمن فعال. كما أن هناك بعض

الملخص التنفيذي

خطر الهجمات الحاسوبية

المبادرة في إصدار عام ٢٠١٦ مؤشراً للأمن الحاسوبي من أجل تقديم صورة أكثر شمولاً للأمن النووي في مختلف أنحاء العالم.

ويستند مؤشر الأمن الحاسوبي، المدرج ضمن تقييمي حالة خطر السرقة والتخريب، إلى الحصول على إجابات للأسئلة التالية:

- هل تشترط القوانين واللوائح المحلية ومتطلبات الحصول على الترخيص وجود حماية للمنشأة من الهجمات الحاسوبية؟
- هل تشترط القوانين واللوائح المحلية ومتطلبات الحصول على الترخيص أن توفر المنشأة حماية للأصول الرقمية الحيوية من الهجمات الحاسوبية؟
- هل تضع الدول في الحسبان الأخطار الحاسوبية في تقييم الأخطار أو المخاطر المحددة للتصاميم للمنشآت النووية؟
- هل تشترط الجهة التنظيمية برنامجاً يعتمد على الأداء ويضم اختبارات وتقييمات للأمن الحاسوبي في المنشآت النووية؟

وضعت هذه الأسئلة وتم اختيارها بالاستعانة بأراء لجنة الخبراء الدوليين وبناتج دراسة مولتها المبادرة وأجراها معهد الأمن والسلامة بجامعة براندينبرغ للعلوم التطبيقية لتحديد سمات الأطر التنظيمية للأمن النووي الحاسوبي في خمس دول مختلفة. وللمزيد من المعلومات عن هذه الدراسة وبرنامج المبادرة للأمن النووي الحاسوبي، يُرجى الرجوع إلى الصفحة التالية على موقع المبادرة www.nti.org/cyber.

تزايد خطر الهجمات الحاسوبية تزايداً مروعاً في الأعوام الأخيرة، مع وقوع سلسلة من الهجمات المدمرة على أهداف مهمة تصدرت عناوين الصحف في مختلف أنحاء العالم. وقد أبرزت الهجمات الأخيرة ضد أنظمة البنوك والتجارة والشركات الخاصة والحكومات الوطنية تزايد الفجوة بين حجم الخطر والقدرة على مواجهته أو التعامل معه.

والمنشآت النووية، مثلها مثل جميع البنى الأساسية الحيوية، ليست محصنة ضد الهجمات الحاسوبية، إلا أن خطر الهجوم عليها مقلق أكثر نظراً للتبعات الكارثية التي قد تترتب على هجوم حاسوبي ضد منشأة نووية. فمثل هذا الهجوم يمكن أن يسهل سرقة المواد النووية أو تنفيذ أعمال التخريب. فاختراق أنظمة التحكم في الوصول إلى المنشأة مثلاً، قد يسمح بدخول أفراد غير مصرح لهم يسعون للحصول على مواد نووية أو تدمير المنشأة. كما يمكن التلاعب في أنظمة المحاسبة حتى تمر سرقة المواد دون أن يلاحظها أحد. ويمكن أيضاً تعمد تعطيل أنظمة التبريد، مما قد ينتج عنه كارثة تشبه كارثة فوكوشيما.

وتصارع السلطات الحكومية والجهات القائمة على تشغيل المنشآت لتلاحق التطور في هذا الخطر الجديد، والتوجيهات الوطنية والدولية ما زالت ناشئة. والأهم أنه مع تزايد استخدام الأنظمة الرقمية فإن مثل هذه التحديات لن تتغير إلا بالتفاقم أكثر.

وفي ضوء عوامل التعرض للتبعات الخطيرة التي قد تحدث، حظي الأمن الحاسوبي في المنشآت النووية باهتمام أكبر مؤخراً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي أوساط الجهات التنظيمية الوطنية والقائمين على تشغيل المنشآت وضمن عملية قمة أمن المعلومات. وإدراكاً لهذا الخطر المتفاقم، يضم مؤشر

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المنشآت النووية غير مجهزة للتهديد الحاسوبي الذي يتزايد يوماً بعد يوم. فمن بين ٢٤ دولة لديها مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة و٢٣ دولة لديها منشآت نووية ولكن ليس لديها مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة، حصلت ١٣ على الدرجة القصوى في الأمن الحاسوبي: أستراليا، وبيلاروس، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، والمجر، وهولندا، وروسيا، وسويسرا، وتايوان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كما حصلت عشرون دولة على تقييم ٥٠، بل إنها لا تتوفر لديها المتطلبات الأساسية لحماية منشآتها النووية من أي هجوم حاسوبي.

الدول التي لديها برامج راسخة للطاقة النووية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان،^١ ولكن الدرجات التي حصلت عليها في فئة تدابير الأمن والوقاية لا تتجاوز المتوسط للدول التي تستخدم الطاقة النووية.

^١ للمزيد من المعلومات عن وضع تايوان ومعاملتها في مؤشر المبادرة، انظر الشرح الكامل لمنهجية وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست على الموقع www.ntiindex.org.

الملخص التنفيذي



تخلّصت أوزبكستان في ٢٠١٥ من جميع المواد التي كانت موجودة لديها، وتعرض هذه الصورة إعادة الوقود النووي عالي التخصيب إلى روسيا.



على الرغم من أن كارثة فوكوشيما تسبب فيها تسونامي، إلا أن هذا النوع من الكوارث قد ينتج أيضًا عن عمل تخريبي.

توصيات: جدول أعمال للتأمين والمساءلة والعمل

بناء نظام عالمي فعال للأمن النووي

على الرغم من أن تفكير الدول في مسؤولياتها عن الأمن النووي بدأ يأخذ طابعًا عالميًا، أي تحول من النظر إلى الأمن النووي على أنه مسؤولية من مسؤوليات السيادة فقط، إلا أنه حتى الآن لا يوجد نظام عالمي لتأمين جميع المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة. والنظام العالمي الفعال هو النظام الذي يشمل جميع المواد، بما فيها المواد العسكرية، وتلتزم جميع الدول والمنشآت في ظلها بالمعايير والممارسات الفضلى العالمية وتتخذ جميع الدول فيه إجراءات طمأنة لترسيخ الثقة في فعالية تأمين مواردها، كما تعمل على تقليل المخاطر بالحد من مخزون المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة ومواقعها إلى الحد الأدنى، أو التخلص منها تمامًا إذا أمكن.

وإقامة مثل هذا النظام، تحتاج الدول إلى القضاء على ثغرات حرجية، وهي تحديدًا:

تعزيز أمن المواد العسكرية وبناء الثقة فيه. فالدول التي تمتلك مواد عسكرية

يجب أن تؤمنها على مستوى يعادل، أو يفوق، مستوى تأمين المواد المدنية، ويشمل ذلك تأمينها من خلال تطبيق المعايير والممارسات الفضلى التي لا تقل عن إرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي، كما يجب عليها أن تتخذ خطوات لطمأنة الدول الأخرى أنها تؤمن مواردها كما ينبغي.

ترسيخ الأسس القانونية للأمن النووي. فمن أجل الوصول إلى وضع مجموعة

موحدة من التوجيهات والممارسات الفضلى يمكن لجميع الدول تطبيقها، يجب أن تنضم جميع الدول إلى الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المدنية للمواد النووية (اتفاقية الحماية المدنية) كما يجب عليها أن تعمل لبدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المدنية. بل إنه يجب على الدول أن تبادر طوعية إلى تنفيذ الاشتراطات والإعلان عن ذلك قبل أن توقع على هذه المعاهدات والتصديق عليها. وأخيرًا، فيجب على الدول أن تطبق أيضًا توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي.

الملخص التنفيذي

التغلب على التخريب

مفاعلات للطاقة النووية قيد التشغيل أو أغلقت في غضون السنوات الخمسة الأخيرة

مفاعلات بحثية لا نقل قدرتها عن اثنين ميغاوات

منشآت إعادة المعالجة

برك الوقود النووي المستنفد، وذلك إذا كان الوقود قد تم صرفه في الأعوام الخمسة الماضية وإذا لم يكن متعلق بمفاعل ما زال يعمل.

وبالاستعانة بأراء لجنة الخبراء الدوليين ومستشارين خارجيين، غُذِل إطار عمل مؤشر المبادرة ليناسب تقييم خطر التخريب. وعلى الرغم من أن معظم تدابير الحماية من السرقة تنطبق على حماية المنشآت النووية من التخريب إلا أن هناك بعض الاختلافات مثل التركيز على حماية بعض المعدات أو الأنظمة أو الأجهزة التي قد يترتب على إتلافها تسرب إشعاعي.

ومن بين الدول التي شملها هذا التقييم، هناك ثلاث وعشرون دولة تمتلك أقل من كيلوجرام واحد من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة، أو لا تمتلكها مطلقاً، ولهذا فإن تدابير الأمن بها تُقيم لأول مرة.

في ١١ مارس ٢٠١١، اجتاحت أمواج تسونامي ناتج عن زلزال كبير محطة فيوكوشيما داييتشي للطاقة النووية باليابان، مما عطل مصادر الطاقة الاحتياطية وقدرات التبريد لثلاثة مفاعلات بالمحطة. وقد أدى هذا العطل إلى انصهار جزئي لثلاثة من قلوب المفاعلات نتج عنه تسرب إشعاعي كبير تطلب إخلاء السكان من دائرة قطرها ٢٠ كم حول المفاعل. وقد استدعت الحادثة للأذهان مقارنة مع حادثة تشيرنوبيل بأوكرانيا عام ١٩٨٦، والتي قد تكون أشهر كارثة نووية حدثت في العالم، عندما حدثت مشكلة أثناء اختبار روتيني مما أدى إلى تسرب إشعاعي نتجت عنه كارثة.

لم تقع أي من هاتين الحادثتين نتيجة تخريب، ولكن وقوع هجوم على منشأة يعتمد تعطيلها أو إتلافها، سواء من خلال هجوم مادي أو حاسوبي أو الجمع بين الاثنين، قد يؤدي إلى تسرب إشعاعي مماثل. وفي ضوء هذه الأخطار المنتشرة، يضم مؤشر المبادرة في إصدار ٢٠١٦ أول تقييم من نوعه لظروف الأمن النووية المتعلقة بحماية المنشآت النووية من أعمال التخريب.

ولتقييم مستوى الحماية التي توفرها كل دولة من التخريب، نظر مؤشر المبادرة إلى المنشآت التي قد يترتب على تخريبها تسرب إشعاعي خطير يؤدي إلى مشكلات صحية تتجاوز نطاق المنشأة. وقد شمل التقييم ٤٥ دولة يوجد بها واحدة أو أكثر من المنشآت التالية:

زيادة الثقة الدولية في فاعلية الأمن النووي والمساعدة في التأسيس للمساءلة.

فالكلمات وحدها لا تكفي لتعطي كل دولة الثقة في ممارسات الأمن التي تتبعها نظيراتها، ويجب على الدول أن تتخذ خطوات محددة لضمان الآخرين وأن ترحب بالمساءلة عن تصرفاتها وذلك من خلال إجراءات مثل تقييم النظراء ونشر لوائح الأمن النووي. كما يجب على الدول أيضاً أن تقطع على نفسها التزامات طوعية مثل (أ) المساهمة في الممارسات التي تنشر الممارسات الفضلى، و(ب) المشاركة في ورش العمل والتدريب على الأمن، و(ج) تقديم المعونة الأمنية إلى الدول الأخرى.

الالتزام بمزيد من التخفيض لمخزون المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة.

فكلما زادت المواد والمواقع، زادت التعرض لمخاطر السرقة. ولهذا يجب على جميع الدول أن تجتهد لتقليل استخدام المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة

ضمن برامجها المدنية لتوليد الطاقة، كما يجب عليها أن تقلل من مخزونها من هذه المواد أو تتخلص منها تماماً إذا أمكن.

الحفاظ على الاهتمام السياسي رفيع المستوى بالأمن النووي

إذا انتهت القمم دون آلية تسمح بمواصلة التقدم وتضمن تنفيذ الالتزامات القائمة، فإن الجهود المبذولة في مجال الأمن النووي ستتعرض لخطر التراجع. ولا بد أن يكون رسم مسار للحفاظ على الزخم الحالي والاهتمام رفيع المستوى ضمن أولويات قمة ٢٠١٦. ولمواصلة التقدم على المدى القصير والطويل، يحتاج القادة إلى تحديد تحالف من الشركاء المستعدين للحفاظ على الزخم الذي تحقق، ومتابعة أي تقدم بحرز في المستقبل وتحفيزه من خلال اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصفتها الاتفاق القانوني الرئيس الذي يقوم عليه أمن المواد النووية، وتوفير الموارد اللازمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للنهوض بدورها الذي اتسع نطاقه.

المخلص التنفيذي

تحسين تدابير الأمن والوقاية لحماية المواد من السرقة والمنشآت من التخريب.

فيجب على الحكومات وجهات القطاع الخاص المعنية أن توفر الحماية من السرقة والتخريب بتعزيز الحماية المادية وتدابير الرقابة والمساءلة. وعلى أقل تقدير، يجب أن تتفق قوانين ولوائح الأمن النووي مع توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويجب على الحكومات وجهات القطاع الخاص أن تضع في الحسبان، عند تصميم الحماية المادية، التبعات الإشعاعية لأي عمل تخريبي. ويجب على الدول والجهات المالكة للمحطات أيضاً أن (أ) يختبروا مدى كفاية الأمن باستمرار، و(ب) يرسخوا ثقافة ثقافة التميز الأمني في المنشآت، و(ج) يعززوا تبادل الممارسات الفضلى.

ضمان وجود نظم فعالة للأمن النووي قبل وضع برامج للطاقة النووية. حيث

يجب على الدول قبل أن تخطط لبرامج جديدة للطاقة النووية، أو عند البدء في التخطيط، أن تضع الأطر القانونية والتنظيمية لتوفير الأمن اللازم. ويجب على الدول أن تطلب التوجيه من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعهد العالمي للأمن النووي والدول الأخرى ذات البرامج الراسخة.

إقامة هيئات تنظيمية مستقلة وتعزيز القانم منها، فبدون هيئات مستقلة يستحيل تنظيم الأمن وتوفير الإشراف والمساءلة على المسؤولين عن الأمن النووي كما يستحيل على الدول أن تطمئن أو تطمئن الآخرين إلى أن موادها النووية معلوم مكانها وأمنه.

تنفيذ التزامات الأمن النووي. فالكثير من الالتزامات التي قُدمت في قمم الأمن

النووي السابقة في أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لم تُنفذ بعد، ويشمل ذلك تعهدات مهمة تتعلق بتأمين المصادر المشعة والتي لا يشملها مؤشر المبادرة. فالحكومات يجب عليها أولاً وقبل كل شيء أن تنفذ هذه العهود وأن توفر المعلومات اللازمة للتتبع الدقيق في المستقبل.

للمزيد من المعلومات عن التهديد الإشعاعي، يُرجى زيارة الموقع www.nti.org.



اجتماع وفود الدول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠١٤ للتشجيع على بدء نفاذ تعديل ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والذي يُعد أحد الأهداف الرئيسية لعملية القمة.

تحسين إشراف الدول على موادها النووية

لتحسين الإشراف على المواد النووية، يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات التالية:

- تعزيز الأمن الحاسوبي في المنشآت النووية وبناء القدرات الفنية. حيث يجب على الحكومات أن تُدرج التهديد الحاسوبي ضمن تقييمها الوطني للتهديدات التي تواجه منشآتها النووية ويجب أن تضع مجموعة من القوانين واللوائح والمعايير واشتراطات الترخيص لجميع المنشآت النووية وتنص فيها على اشتراط حماية النظم الرقمية من أي هجوم حاسوبي. وعلى مستوى المنشآت، يجب على القادة أن يعطوا الأولوية للأمن الحاسوبي، ويحددوا التبعات التي قد تحدث، ويتأكدوا من تحديد سمات الأصول والشبكات الرقمية وتأمينها ومن اختبار أنظمة الأمن دورياً.



الخرائط وجداول النتائج

تُحسب الدرجات الإجمالية باستخدام المجموع المرجح لنقاط الفئات والمؤشرات. وتضم منهجية وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، والموضحة على الموقع www.ntiindex.org، مناقشة مفصلة للفئات والمؤشرات والوزن النسبي لكل منها.

عند ذكر ترتيب الدولة وقبله علامة (=) فإن هذا يشير إلى اشتراكها في الترتيب مع دولة أخرى.

تتراوح الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات ما بين ٠ و ١٠٠، حيث ١٠٠ تشير إلى توفر أفضل ظروف الأمن النووي. وفي مؤشر المبادرة، فإن درجة ٠ أقل درجة ودرجة ١٠٠ هي الدرجة القصوى، بالقياس وفقاً لمعايير مؤشر المبادرة.

يُحدد عدد الدول التي يشملها مؤشر المبادرة بنطاق المعلومات المتوفرة لخدمة تقارير المخاطرة بوحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، والذي يشمل كل دول العالم تقريباً.

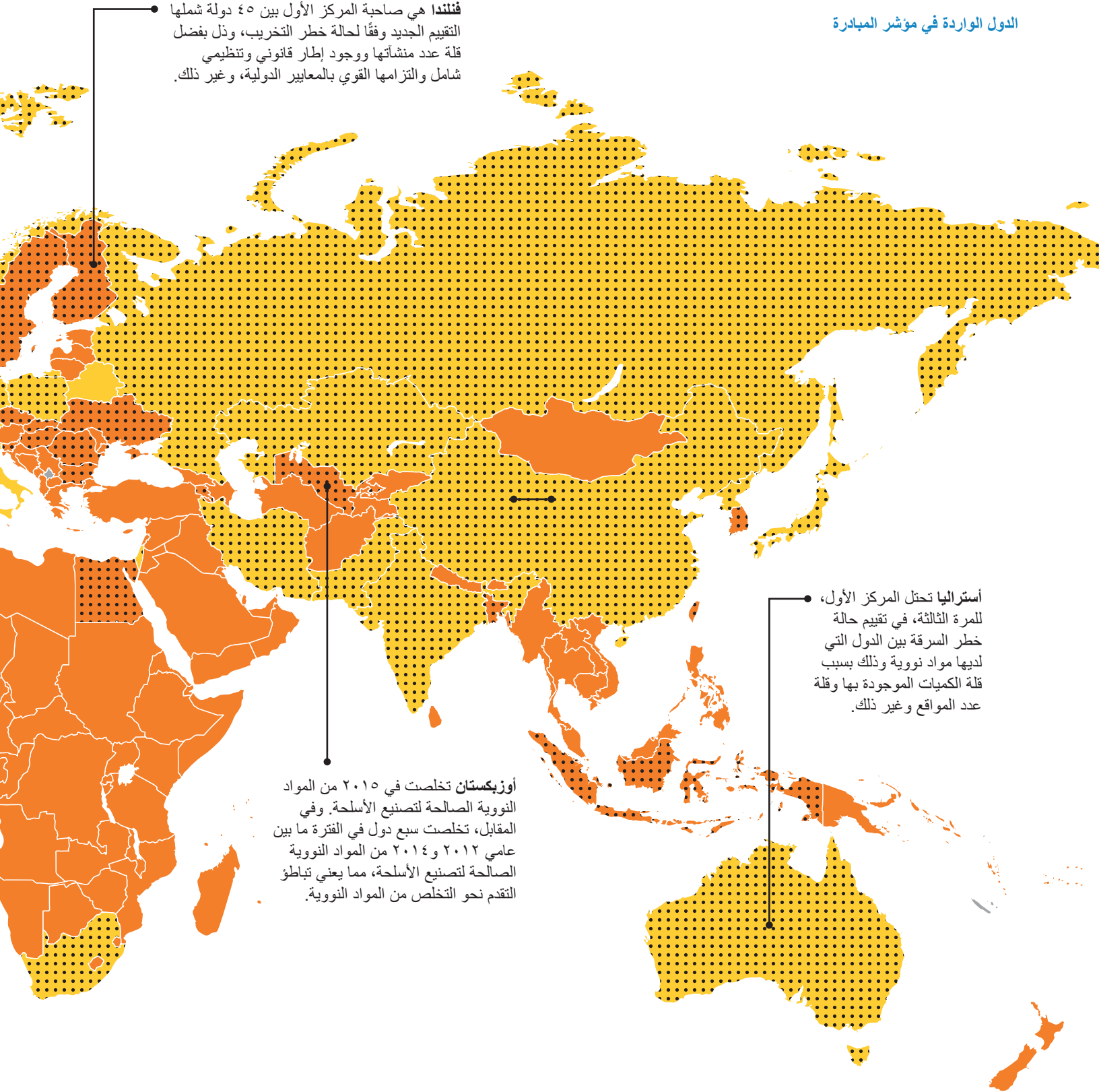
تعرض الخريطة والجداول التالية نتائج رئيسية من ترتيب مؤشر المبادرة للدول فيما يتعلق بخطر السرقة وذلك سواء للدول التي لديها مواد أو تلك التي لا تمتلك أي مواد، وكذلك ترتيب المؤشر للدول فيما يتعلق بخطر التخريب. وتعرض الجداول ترتيب كل دولة والنقاط الحاصلة عليها، إجمالاً وعلى مستوى كل فئة. كما يضم جدولاً ترتيب خطر السرقة التغييرات التي حدثت منذ ٢٠١٤ والتغييرات الإجمالية منذ ٢٠١٢ عند نشر الإصدار الأول من مؤشر المبادرة.

بسبب التغييرات التي حدثت في إطار عمل ترتيب خطر السرقة، تعذرت المقارنة بين إصدار ٢٠١٦ والإصدارين السابقين. ولإعطاء الفرصة للمقارنة بين نتائج الإصدارات، أعادت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست التقييمات الواردة في الإصدارين السابقين باستخدام الإطار الجديد. كما راجعت الوحدة أيضاً المعلومات الجديدة التي توفرت، وأجرت أي تحديثات أو تصحيحات لازمة للبيانات القديمة. والنقاط الواردة في هذا التقرير وأي تغيير فيها تستند إلى تلك التحديثات.

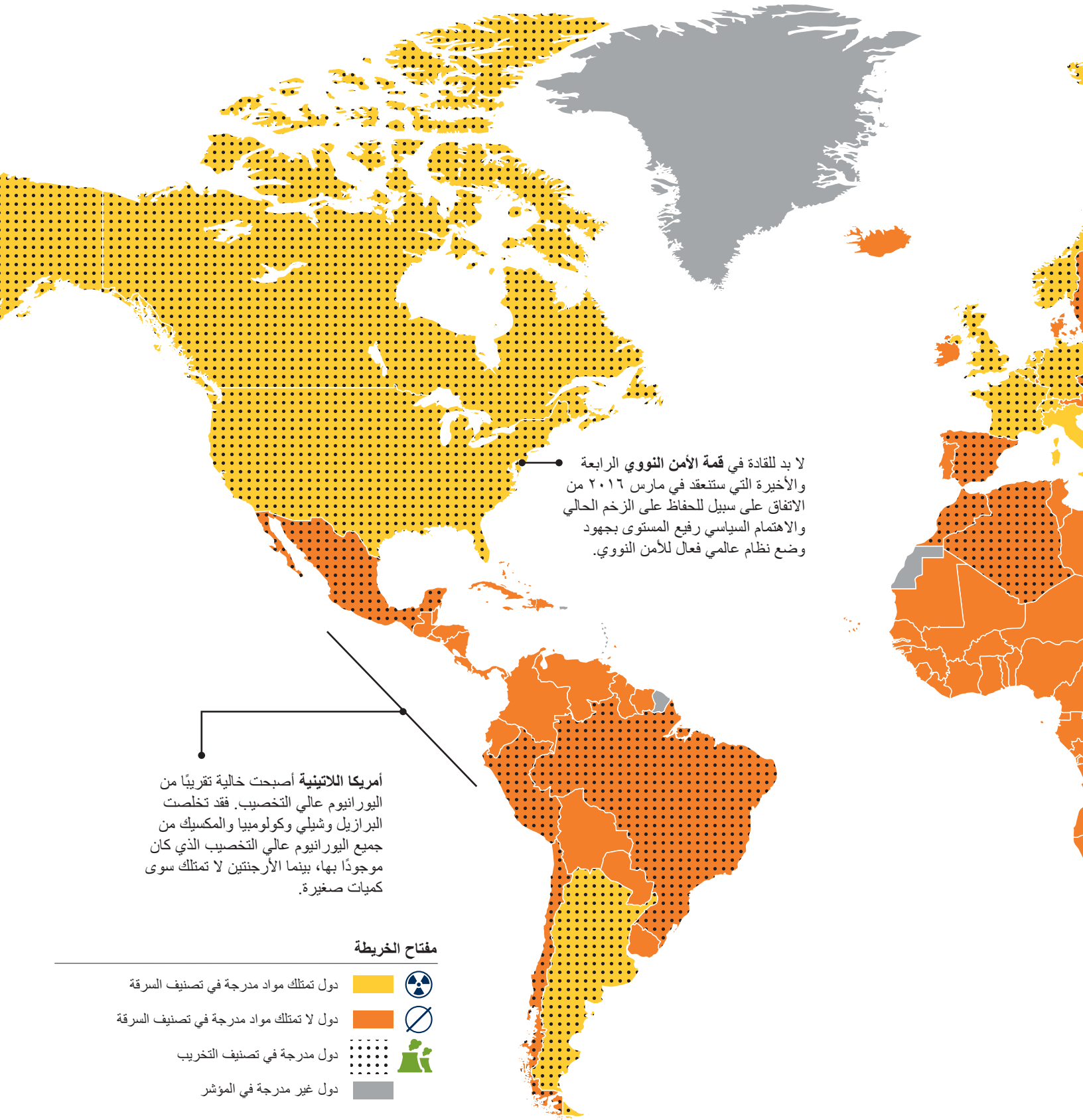


الخرائط وجدول النتائج

الدول الواردة في مؤشر المبادرة



الخرائط وجدول النتائج





الخراط وجداول النتائج



الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة: دول تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

التقييم الإجمالي				١. الكميات والمواقع				٢. تدابير الأمن والرقابة			
الترتيب / ٢٤				الترتيب / ٢٤				الترتيب / ٢٤			
التغير منذ				التغير منذ				التغير منذ			
٢٠١٢	٢٠١٤	الدرجة / ١٠٠		٢٠١٢	٢٠١٤	الدرجة / ١٠٠		٢٠١٢	٢٠١٤	الدرجة / ١٠٠	
٣+	٠	٩٣	١ أستراليا	٥+	٠	١٠٠	١= الأرجنتين	٧+	٢+	١٠٠	١ سويسرا
٤+	٢+	٩١	٢ سويسرا	٥+	٠	١٠٠	١= أستراليا	٠	٠	٩٨	٢ الولايات المتحدة
٨+	٢+	٨٧	٣ كندا	١٢+	٦+	٩٠	٣ بولندا	٢١+	٠	٩٧	٣ بيلاروس
٧+	٣+	٨٤	٤ بولندا	٠	٠	٨٩	٤ إيران	٣+	٣+	٩٦	٤ المملكة المتحدة
١٣+	٣+	٨٣	٥= بلجيكا	٦-	٠	٨٨	٥ النرويج	١٩+	٨+	٩٤	٥ كندا
٦+	١+	٨٣	٥= ألمانيا	٠	٠	٧٩	٦ جنوب أفريقيا	٣+	٠	٩٠	٦ أستراليا
٥+	٢+	٨٣	٥= النرويج	٦+	٦+	٧٨	٧ سويسرا	٣+	٣+	٨٩	٧ فرنسا
٧+	٠	٨١	٨= بيلاروس	٥-	٥-	٧٣	٨= بيلاروس	١٦+	٠	٨٦	٨ ألمانيا
٣+	١+	٨١	٨= فرنسا	٠	٠	٧٣	٨= إيطاليا	٩+	٠	٨٢	٩= اليابان
٢+	٣+	٨٠	١٠ الولايات المتحدة	٠	٠	٦٧	١٠ كندا	١٤+	١٠+	٨٢	٩= هولندا
٠	١-	٧٩	١١= هولندا	٦+	٦+	٦٢	١١= بلجيكا	٣٠+	٠	٨١	١١ بلجيكا
٢+	٢+	٧٩	١١= المملكة المتحدة	٠	٠	٦٢	١١= ألمانيا	١٠+	١٠+	٨٠	١٢ روسيا
١٢+	٤+	٧٨	١٣= اليابان	٦-	٠	٥٧	١٣ كازخستان	٠	٠	٧٦	١٣= إيطاليا
٣+	٣+	٧٥	١٤ إيطاليا	٢٢-	٢٢-	٥٠	١٤ هولندا	١٢+	٠	٧٦	١٣= بولندا
٤+	٠	٧٣	١٥ الأرجنتين	٠	٠	٤٤	١٥ إسرائيل	٠	٠	٦٢	١٥ الصين
٣+	٣+	٧١	١٦ جنوب أفريقيا	٠	٠	٣٩	١٦ فرنسا	٠	٠	٦١	١٦= كازخستان
٠	٠	٦٦	١٧ كازخستان	١٧-	١٧-	٣٨	١٧ كوريا الشمالية	٥+	٠	٦١	١٦= النرويج
٢+	٢+	٦٤	١٨ روسيا	٠	٠	٣٤	١٨ الصين	٨+	٥+	٥٩	١٨ جنوب أفريقيا
٣+	١+	٦٠	١٩ الصين	٠	٠	٢٣	١٩= روسيا	٠	٠	٥٦	١٩ إسرائيل
١+	٠	٥٥	٢٠ إسرائيل	٠	٠	٢٣	١٩= الولايات المتحدة	٠	٠	٥٠	٢٠ الأرجنتين
٤+	٢+	٤٦	٢١ الهند	٠	٠	٢٢	٢١= الهند	٠	٠	٤٦	٢١ الهند
٤+	٠	٤٢	٢٢ باكستان	٠	٠	٢٢	٢١= اليابان	٠	٠	٣٨	٢٢ كوريا الشمالية
٠	٠	٣٥	٢٣ إيران	٠	٠	٢٢	٢١= باكستان	٠	٠	٣٦	٢٣= إيران
٤-	٤-	٢٤	٢٤ كوريا الشمالية	٠	٠	١١	٢٤ المملكة المتحدة	١٠+	٢+	٣٦	٢٣= باكستان

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجدول النتائج



تابع الدول التي تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٣. المعايير الدولية				٤. الالتزامات والقدرات المحلية				٥. بيئة الخطر			
التغيير منذ				التغيير منذ				التغيير منذ			
الترتيب / ٢٤	الدرجة / ١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٢	الترتيب / ٢٤	الدرجة / ١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٢	الترتيب / ٢٤	الدرجة / ١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٢
١ = أستراليا	١٠٠	٠	٨+	١ = أستراليا	١٠٠	٠	٠	١ = النرويج	٩٧	٠	١٤+
١ = بلجيكا	١٠٠	١٢+	٢١+	١ = بلجيكا	١٠٠	٠	٠	٢ = اليابان	٨٣	٠	١-
١ = فرنسا	١٠٠	٠	١٧+	١ = ألمانيا	١٠٠	٠	٠	٣ = كندا	٧٩	٠	٠
١ = اليابان	١٠٠	٢٧+	٢٧+	١ = إيطاليا	١٠٠	٠	٠	٣ = ألمانيا	٧٩	٥+	٦+
١ = روسيا	١٠٠	٠	٠	١ = جنوب أفريقيا	١٠٠	٠	٠	٣ = سويسرا	٧٩	٠	١+
١ = المملكة المتحدة	١٠٠	٠	٠	١ = سويسرا	١٠٠	٠	٠	٦ = أستراليا	٧٦	٠	٠
١ = الولايات المتحدة	١٠٠	١٧+	١٧+	٧ = كندا	٩٦	٠	٠	٧ = هولندا	٧٥	٠	٠
٨ = كندا	٩٤	٠	١٧+	٧ = فرنسا	٩٦	٠	٠	٨ = بولندا	٧٤	٣+	٣+
٩ = كازخستان	٨٨	٠	٦+	٧ = اليابان	٩٦	٠	٢٧+	٩ = المملكة المتحدة	٧٢	٦+	٤+
٩ = هولندا	٨٨	٠	٠	٧ = هولندا	٩٦	٠	٠	١٠ = بلجيكا	٧١	٠	٠
٩ = النرويج	٨٨	١٥+	١٥+	٧ = النرويج	٩٦	٠	٠	١٠ = فرنسا	٧١	٠	٢-
٩ = بولندا	٨٨	٦+	٦+	٧ = بولندا	٩٦	٠	٠	١٠ = الولايات المتحدة	٧١	٠	٠
٩ = سويسرا	٨٨	٠	٠	٧ = المملكة المتحدة	٩٦	٠	٠	١٣ = الأرجنتين	٥٨	٠	٠
١٤ = ألمانيا	٨١	٠	٠	١٤ = الولايات المتحدة	٩٣	٠	٣-	١٤ = بيلاروس	٥٥	٠	٦+
١٤ = الهند	٨١	٥+	١٦+	١٥ = الأرجنتين	٩٢	٠	٠	١٤ = جنوب أفريقيا	٥٥	٠	٢-
١٦ = الأرجنتين	٨٠	٠	٢٢+	١٥ = بيلاروس	٩٢	٠	٠	١٦ = إيطاليا	٥٣	٥+	٤+
١٧ = الصين	٧٦	٠	٥+	١٥ = كازخستان	٩٢	٠	٠	١٧ = إسرائيل	٥٢	٠	٠
١٨ = بيلاروس	٧٤	٦+	٦+	١٨ = روسيا	٨٩	٠	٠	١٨ = الصين	٤٠	٥+	٧+
١٩ = جنوب أفريقيا	٦٩	١٢+	٧+	١٩ = باكستان	٨٥	٠	٠	١٩ = كوريا الشمالية	٣٤	٨-	٨-
٢٠ = إيطاليا	٦٧	٩+	٩+	٢٠ = الصين	٨١	٠	٠	٢٠ = إيران	٣٢	٠	١+
٢١ = إسرائيل	٥٥	٠	٨+	٢١ = إسرائيل	٦٦	٠	٠	٢١ = كازخستان	٣١	٣-	٣-
٢٢ = باكستان	٥١	٠	٠	٢٢ = الهند	٥٠	٣+	٣+	٢٢ = الهند	٢٩	٠	٠
٢٣ = إيران	١٢	٠	٠	٢٣ = إيران	١٥	٠	٠	٢٣ = باكستان	١٦	٠	٦+
٢٤ = كوريا الشمالية	٠	٠	٠	٢٤ = كوريا الشمالية	٤	٠	٠	٢٤ = روسيا	١٤	٤-	٤-

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيّم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.



الخرائط وجداول النتائج



الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة: الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٣. المعايير الدولية			
الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	٢٠١٢
١=	١٠٠	٧+	٧+
١=	١٠٠	٠	٠
١=	١٠٠	١٥+	١٥+
١=	١٠٠	٠	٠
١=	١٠٠	٧+	٧+
١=	١٠٠	٧+	٧+
١=	١٠٠	١٥+	١٥+
١=	١٠٠	٢٥+	٢٥+
١=	١٠٠	٠	٠
١=	١٠٠	٢٥+	١٣+
١=	١٠٠	٠	٠
١٢=	٩٣	١٣+	٠
١٢=	٩٣	٨+	٨+
١٢=	٩٣	٨+	٨+
١٢=	٩٣	٢٠+	٨+
١٢=	٩٣	١٣+	٠
١٢=	٩٣	٠	٠
١٢=	٩٣	٨+	٨+
١٢=	٩٣	٢٠+	٨+
١٢=	٩٣	٢٦+	٠
١٢=	٩٣	٢٠+	٠
١٢=	٩٣	٨+	٠
١٢=	٩٣	١٣+	١٣+
١٢=	٩٣	١٣+	٠
١٢=	٩٣	٠	٠
١٢=	٩٣	٣٣+	٢٠+
١٢=	٩٣	٧-	٠
١٢=	٩٣	٢٠+	٠
٢٩=	٨٧	٧+	٧+
٢٩=	٨٧	١٢+	١٢+
٢٩=	٨٧	٧+	٧+
٣٢=	٨٥	٠	٠
٣٢=	٨٥	٠	٠
٣٢=	٨٥	٣٢+	٣٢+
٣٢=	٨٥	٢٠+	١٢+
٣٢=	٨٥	١٢+	٠
٣٢=	٨٥	٧+	٧+
٣٢=	٨٥	٠	٠

التقييم الإجمالي			
الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	٢٠١٢
١	٩٨	٢+	٦+
٢	٩٧	١+	١+
٣	٩٥	٤-	٤-
٤	٩١	٠	٠
٥=	٩٠	٢+	١+
٥=	٩٠	٣+	٥+
٥=	٩٠	٠	٢+
٥=	٩٠	٢+	٢+
٥=	٩٠	٥+	١٣+
٥=	٩٠	٨+	٨+
١١	٨٩	١-	٣+
١٢	٨٨	١-	٢-
١٣=	٨٧	٠	١-
١٣=	٨٧	١-	١-
١٥=	٨٦	٤+	٤+
١٥=	٨٦	٣+	٣+
١٧=	٨٥	٢+	٢+
١٧=	٨٥	٠	٤+
١٩=	٨٤	٢+	٢+
١٩=	٨٤	٣+	٦+
١٩=	٨٤	٠	٨+
٢٢	٨٢	٠	٦+
٢٣	٨٠	١-	١-
٢٤=	٧٩	٠	٤+
٢٤=	٧٩	٠	٢-
٢٦	٧٨	٣+	٥+
٢٧=	٧٧	٣+	٣+
٢٧=	٧٧	٤+	١+
٢٧=	٧٧	٧+	١٠+
٢٧=	٧٧	٢-	٢-
٣١=	٧٦	٣+	٧+
٣١=	٧٦	٢+	٢+
٣٣=	٧٥	٧+	٧+
٣٣=	٧٥	١١+	١١+
٣٥	٧٣	٤+	٨+
٣٦=	٧٢	٢-	٢+
٣٦=	٧٢	٠	١+
٣٦=	٧٢	٣+	٣+

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجداول النتائج



تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٤. الالتزامات والقدرات المحلية

٥. بيئة الخطر

الترتيب / ١٥٢				الدرجة / ١٠٠				التغير منذ	
٢٠١٢				٢٠١٤				٢٠١٢	
١=	ألبانيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	النمسا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	بلغاريا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	جمهورية التشيك	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	الدنمارك	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	إستونيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	فنلندا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	المجر	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	لاتفيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	ليتوانيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	البرتغال	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	رومانيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	سلوفاكيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	سلوفينيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	كوريا الجنوبية	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	إسبانيا	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١=	السويد	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨=	البرازيل	٩٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨=	آيسلندا	٩٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨=	نيوزيلندا	٩٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨=	صربيا	٩٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	أرمينيا	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	البوسنة والهرسك	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	المكسيك	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	تايلاند	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	تركيا	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢=	أوكرانيا	٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٨	غواتيمالا	٨٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩=	بنغلاديش	٨٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩=	الأردن	٨٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩=	بيرو	٨٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	الإمارات العربية المتحدة	٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٣=	مقدونيا	٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٣=	نيكاراغوا	٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٣=	طاجيكستان	٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٦=	شيلي	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٦=	إندونيسيا	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٦=	مالطا	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦.

تقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية.

تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.



الخرائط وجداول النتائج



الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة: تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

التقييم الإجمالي				٣. المعايير الدولية			
الترتيب / ١٥٢				الترتيب / ١٥٢			
الدرجة / ١٠٠				الدرجة / ١٠٠			
التغير منذ ٢٠١٢				التغير منذ ٢٠١٢			
٣٦=	تايلوان	٧٢	٤+	٣٩=	أذربيجان	٨٠	٠
٤٠	ألبانيا	٧١	٢+	٣٩=	البوسنة والهرسك	٨٠	٧+
٤١=	البوسنة والهرسك	٧٠	٣+	٣٩=	بلغاريا	٨٠	٠
٤١=	غانا	٧٠	٢+	٣٩=	اليونان	٨٠	٥+
٤١=	منغوليا	٧٠	١+	٣٩=	العراق	٨٠	٤٠+
٤٤	أوروغواي	٦٨	٠	٣٩=	الأردن	٨٠	٧-
٤٥	قطر	٦٧	٨+	٣٩=	قيرغيزستان	٨٠	٢٥+
٤٦=	بوتسوانا	٦٦	٤+	٣٩=	بنما	٨٠	٠
٤٦=	إندونيسيا	٦٦	١١+	٣٩=	سنغافورة	٨٠	٣٨+
٤٨=	جاميكا	٦٥	٨+	٣٩=	طاجيكستان	٨٠	١٣+
٤٨=	مولوفا	٦٥	٩+	٤٩=	الجزائر	٧٨	٧+
٥٠=	الجزائر	٦٤	٠	٤٩=	فيجي	٧٨	٧+
٥٠=	أوزبكستان	٦٤	٠	٤٩=	إندونيسيا	٧٨	٣٣+
٥٢=	كوستاريكا	٦٣	٠	٤٩=	جاميكا	٧٨	٢٥+
٥٢=	المغرب	٦٣	١-	٤٩=	كينيا	٧٨	٠
٥٢=	سبيل	٦٣	٠	٤٩=	نيجيريا	٧٨	٧+
٥٢=	طاجيكستان	٦٣	٤+	٤٩=	بيرو	٧٨	٢٠+
٥٦=	بنغلاديش	٦٢	٨+	٤٩=	قطر	٧٨	٢٥+
٥٦=	غواتيمالا	٦٢	٠	٥٧=	نيوزيلندا	٧٥	٠
٥٦=	تونس	٦٢	٤+	٥٧=	الفلبين	٧٥	٨+
٥٩=	الجبل الأسود	٦١	٢+	٥٩=	أفغانستان	٧٣	١٣+
٥٩=	نيكاراغوا	٦١	٠	٥٩=	ألبانيا	٧٣	١٣+
٦١	أذربيجان	٦٠	٢+	٥٩=	البرازيل	٧٣	٨+
٦٢=	نيجيريا	٥٩	٣+	٥٩=	كولومبيا	٧٣	١٣+
٦٢=	رواندا	٥٩	١+	٥٩=	غانا	٧٣	٨+
٦٤=	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٨	١+	٥٩=	آيسلندا	٧٣	١٣+
٦٤=	بنما	٥٨	٢+	٥٩=	الكويت	٧٣	٨+
٦٦=	البحرين	٥٧	٠	٥٩=	منغوليا	٧٣	٠
٦٦=	الغابون	٥٧	٢+	٥٩=	صربيا	٧٣	٠
٦٨=	الجمهورية الدومينيكية	٥٦	٤+	٥٩=	اليمن	٧٣	٣٣+
٦٨=	تركمانستان	٥٦	١+	٦٩=	كوبا	٧١	١٣+
٧٠	الفلبين	٥٥	٢+	٦٩=	الغابون	٧١	٠
٧١=	بوركينافاسو	٥٤	٦+	٦٩=	ليسوتو	٧١	١٣+
٧١=	كولومبيا	٥٤	٤+	٦٩=	مالي	٧١	٠
٧١=	النيجر	٥٤	٣-	٦٩=	موريتانيا	٧١	٠
٧٤=	كوت ديفوار	٥٣	٢٥+	٦٩=	النيجر	٧١	٠
٧٤=	السلفادور	٥٣	٠	٧٥=	كمبوديا	٦٧	٠
٧٤=	فيجي	٥٣	٣+	٧٥=	الجبل الأسود	٦٧	٧+

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجدول النتائج



تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٤. الالتزامات والقدرات المحلية

٥. بيئة الخطر

الترتيب / ١٥٢				الدرجة / ١٠٠				التغير منذ	
٢٠١٢				٢٠١٤				٢٠١٢	
٣٦=	أوروغواي	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠=	كوبا	٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠=	قبرص	٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠=	اليونان	٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠=	أيرلندا	٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠=	لكسمبرغ	٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٥	منغوليا	٧٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦=	الجزائر	٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦=	كرواتيا	٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦=	مولدوفا	٧٦	٢١+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦=	تنزانيا	٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦=	أوزبكستان	٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥١=	بوتسوانا	٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥١=	غانا	٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥١=	المغرب	٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥١=	نيجيريا	٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٥=	أذربيجان	٧٣	٤+	٤+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٥=	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٧	رواندا	٧٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٨	أوغندا	٦٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٩	قطر	٦٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٠	جورجيا	٦٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦١	الجبل الأسود	٦٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٢=	جاميكا	٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٢=	النيجر	٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٢=	الفلبين	٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٥	ناميبيا	٥٨	٥+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	بوركينافاسو	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	كوستاريكا	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	إكوادور	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	مالي	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	سيشل	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	سنغافورة	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٦=	تونس	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٣=	أفغانستان	٥١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٣=	كينيا	٥١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٣=	لبنان	٥١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٣=	باراغواي	٥١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٩=	كرواتيا	٦١	١+	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٣٩=	جورجيا	٦١	١٢+	١٢+	٠	٠	٠	٠	٠
٤١=	البرازيل	٦٠	١+	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٤١=	ليسوتو	٦٠	٣+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٣=	جاميكا	٥٩	٦+	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٤٣=	الإمارات العربية المتحدة	٥٩	١+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٥=	ماليزيا	٥٨	٧+	٧+	٠	٠	٠	٠	٠
٤٥=	منغوليا	٥٨	٥+	٣+	٠	٠	٠	٠	٠
٤٥=	بنما	٥٨	٧+	٧+	٠	٠	٠	٠	٠
٤٨=	بليز	٥٧	٢-	٢-	٠	٠	٠	٠	٠
٤٨=	المكسيك	٥٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٨=	عمان	٥٧	٤+	٦+	٠	٠	٠	٠	٠
٤٨=	بيرو	٥٧	٤+	٣+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٢=	بلغاريا	٥٦	٣-	٢-	٠	٠	٠	٠	٠
٥٢=	قطر	٥٦	١٥-	٢+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٢=	رواندا	٥٦	١-	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٢=	زامبيا	٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	السلفادور	٥٥	١-	١-	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	اليونان	٥٥	٠	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	رومانيا	٥٥	٢+	٢+	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	توغا	٥٥	١-	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	ترينيداد وتوباغو	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦=	فانواتو	٥٥	٢+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٢	فيتنام	٥٤	١-	١-	٠	٠	٠	٠	٠
٦٣=	الجمهورية الدومينيكية	٥٣	١٠+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٣=	صربيا	٥٣	٦+	٦+	٠	٠	٠	٠	٠
٦٣=	سورينام	٥٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٣=	سوازيلند	٥٣	٢+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٧=	الغابون	٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٧=	الكويت	٥٢	١+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٧=	الجبل الأسود	٥٢	١+	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٧٠=	مدغشقر	٥١	٦+	٢-	٠	٠	٠	٠	٠
٧٠=	سري لانكا	٥١	١-	١+	٠	٠	٠	٠	٠
٧٢=	غيانا	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٢=	مقدونيا	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٢=	موزمبيق	٥٠	٢-	٢-	٠	٠	٠	٠	٠
٧٢=	تيمور-لشتي	٥٠	١١+	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٦=	بوليفيا	٤٩	٢+	٣+	٠	٠	٠	٠	٠

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.



الخراط وجداول النتائج



الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة: تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

المعايير الدولية				التقييم الإجمالي			
التغير منذ				التغير منذ			
الدرجة / ١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٢	الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٢	الترتيب / ١٥٢
٦٧	٧+	٤٥+	٧٥= فينتام	٥٣	٠	٢+	٧٤= ناميبيا
٦٥	٠	٠	٧٨= بنغلاديش	٥٣	٢-	٢-	٧٤= باراغواي
٦٥	٠	٠	٧٨= جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٢	٠	٤-	٧٩= كينيا
٦٥	٠	٥٠+	٧٨= كوت ديفوار	٥٢	٤+	٧+	٧٩= المملكة العربية السعودية
٦٥	٠	٠	٧٨= السلفادور	٥٢	١+	١٥+	٧٩= فينتام
٦٥	٠	٠	٧٨= لبنان	٥١	٠	٠	٨٢= تنزانيا
٦٥	٠	٠	٧٨= باراغواي	٥٠	١٣+	١٣+	٨٣= جيبوتي
٦٥	٠	٠	٧٨= سيشل	٥٠	٠	٠	٨٣= لبنان
٥٨	١٣+	١٣+	٨٥= بوركينا فاسو	٥٠	٢+	٣+	٨٣= أوغندا
٥٨	٠	٠	٨٥= جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٩	٠	١+	٨٦= إكوادور
٥٨	٠	١٣+	٨٥= كوستاريكا	٤٩	٢+	٨+	٨٦= الكويت
٥٨	٢٥+	٢٥+	٨٥= ملاوي	٤٩	٠	٥+	٨٦= ليسوتو
٥٨	٠	٠	٨٥= نيكاراغوا	٤٨	٣+	٣+	٨٩= البهاما
٥٥	٠	٠	٩٠= سري لانكا	٤٨	٤-	٩-	٨٩= مالي
٥٣	٠	٠	٩١= مدغشقر	٤٦	٤+	٦+	٩١= ماليزيا
٥١	٠	٠	٩٢= جزر القمر	٤٦	١+	٠	٩١= سري لانكا
٥١	٠	٠	٩٢= غينيا - بيساو	٤٥	٤+	٤+	٩٣= كمبوديا
٤٩	٧+	١٤+	٩٤= ماليزيا	٤٥	١-	٢+	٩٣= مدغشقر
٤٧	٧+	٧+	٩٥= البهاما	٤٤	٠	٠	٩٥= الرأس الأخضر
٤٧	٠	٠	٩٥= هندوراس	٤٤	٧+	٦+	٩٥= قبرغيزستان
٤٧	٠	٠	٩٥= عمان	٤٤	٤-	١-	٩٥= ليبيا
٤٥	١٢+	١٢+	٩٨= بوتسوانا	٤٤	١-	١-	٩٥= موزمبيق
٤٥	٠	٠	٩٨= إكوادور	٤٣	٠	٤+	٩٩= أفغانستان
٤٥	٠	٠	٩٨= غواتيمالا	٤٣	٠	٠	٩٩= موريشيوس
٤٥	٧+	٧+	٩٨= غيانا	٤٢	١+	٣+	١٠١= السنغال
٤٥	٠	٠	٩٨= موزمبيق	٤٢	٣+	٥+	١٠١= ترينيداد وتوباغو
٤٥	٧+	٠	٩٨= رواندا	٤١	٧+	١٨+	١٠٣= العراق
٤٥	٠	٠	٩٨= السنغال	٤١	٠	١+	١٠٣= موريتانيا
٤٥	٧+	٠	٩٨= سوازيلند	٤١	٠	٢+	١٠٣= تايلاند
٤٥	٧+	٠	٩٨= توغو	٤٠	٥+	٥+	١٠٦= بروني
٤٥	٠	٠	٩٨= أوروغواي	٤٠	٢+	١+	١٠٦= الكاميرون
٤٢	٧+	٠	١٠٨= تايلاند	٤٠	٧+	٧+	١٠٦= ملاوي
٤٠	٧+	٧+	١٠٩= الكاميرون	٤٠	٢+	٢+	١٠٦= عمان
٤٠	١٣+	١٣+	١٠٩= تايوان	٣٩	٠	٣+	١١٠= سوازيلند
٤٠	٧+	١٥+	١٠٩= ترينيداد وتوباغو	٣٨	١+	١+	١١١= بوليفيا
٤٠	٧+	٧+	١٠٩= أوغندا	٣٨	٠	٠	١١١= هندوراس
٣٨	٠	٠	١١٣= غينيا	٣٧	٢+	٢+	١١٣= غيانا
٣٣	٠	٠	١١٤= بوليفيا	٣٧	٠	١-	١١٣= تونغنا

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجدول النتائج



تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٤. الالتزامات والقدرات المحلية

٥. بيئة الخطر

التغير منذ				التغير منذ			
٢٠١٢	٢٠١٤	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ١٥٢	٢٠١٢	٢٠١٤	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ١٥٢
١-	٨+	٤٩	٧٦= بوركينافاسو	٢١+	٠	٤٩	٧٧= كوت ديفوار
٠	٠	٤٩	٧٦= جيبوتي	٥+	٥+	٤٩	٧٧= الغابون
٧+	٠	٤٩	٧٦= جزر سليمان	٠	٠	٤٨	٧٩ فنزويلا
١+	٠	٤٨	٨٠= إثيوبيا	٠	٠	٤٦	٨٠= كولومبيا
٠	١-	٤٨	٨٠= تايلاند	٠	٠	٤٦	٨٠= تركمانستان
١+	١+	٤٧	٨٢= أرمينيا	٠	٠	٤٤	٨٢= البحرين
٠	٠	٤٧	٨٢= بنين	٠	٠	٤١	٨٣= السلفادور
٤+	٠	٤٧	٨٢= كوت ديفوار	٠	٠	٤١	٨٣= بنما
٢+	٠	٤٧	٨٢= فيجي	٠	٠	٤٠	٨٥= الكاميرون
٣+	٢+	٤٧	٨٢= ساو تومي وبرينسيبي	٤+	٠	٣٩	٨٦= العراق
٤+	٣+	٤٦	٨٧= إكوادور	٠	٠	٣٩	٨٦= ليبيا
٨+	٠	٤٦	٨٧= الأردن	٤+	٠	٣٩	٨٦= فينتام
٠	٠	٤٦	٨٧= لاوس	٠	٠	٣٨	٨٩= موزمبيق
٨+	٥+	٤٦	٨٧= تونس	٠	٠	٣٧	٩٠= فيجي
١-	٠	٤٥	٩١= البحرين	٩+	٠	٣٧	٩٠= فانواتو
٠	١-	٤٥	٩١= كولومبيا	٩+	٩+	٣٥	٩٢= كمبوديا
٠	٠	٤٤	٩٣= أنغولا	٠	٠	٣٥	٩٢= الجمهورية الدومينيكية
٣-	٠	٤٤	٩٣= الكونغو (برازافيل)	٠	٠	٣٥	٩٢= مصر
١-	٠	٤٤	٩٣= غامبيا	٠	٠	٣٥	٩٢= مدغشقر
٠	٠	٤٤	٩٣= غواتيمالا	٠	٠	٣٥	٩٢= ماليزيا
٢-	٥-	٤٤	٩٣= ملاوي	٠	٠	٣٥	٩٢= موريشيوس
٩+	٦+	٤٤	٩٣= المملكة العربية السعودية	٠	٠	٣٥	٩٢= سرى لانكا
٧-	٧-	٤٣	٩٩= باراغواي	٠	٠	٣٥	٩٢= تايلاند
١+	١+	٤٢	١٠٠= نيبال	٠	٠	٣٣	١٠٠= بوليفيا
٢+	١+	٤٢	١٠٠= بابوا غينيا الجديدة	٠	٠	٣٣	١٠٠= تونغغا
٤-	٥-	٤٠	١٠٢= ليبيريا	٠	٠	٣٣	١٠٠= ترينيداد وتوباغو
١-	٠	٣٩	١٠٣= تركيا	٠	٠	٣٠	١٠٣= هندوراس
١+	١+	٣٩	١٠٣= تركمانستان	٤+	٠	٣٠	١٠٣= قبرغيزستان
٧-	٢-	٣٨	١٠٥= الكاميرون	٤+	٤+	٣٠	١٠٣= سوريا
١+	١+	٣٨	١٠٥= هندوراس	٠	٠	٢٩	١٠٦= الرأس الأخضر
٠	٠	٣٨	١٠٥= تنزانيا	٠	٠	٢٨	١٠٧= غامبيا
٢-	٤-	٣٨	١٠٥= زيمبابوي	٤+	٠	٢٨	١٠٧= الكويت
٠	٠	٣٧	١٠٩= إريتريا	٠	٠	٢٦	١٠٩= بربادوس
٤+	٤+	٣٧	١٠٩= إندونيسيا	٠	٠	٢٦	١٠٩= بليز
١+	٠	٣٧	١٠٩= نيكاراغوا	٠	٠	٢٦	١٠٩= بوتان
١+	٠	٣٧	١٠٩= سيراليون	٠	٠	٢٦	١٠٩= بروني
١-	٣-	٣٧	١٠٩= فنزويلا	٠	٠	٢٦	١٠٩= إثيوبيا
١+	١+	٣٦	١١٤= الجزائر	٠	٠	٢٦	١٠٩= لاوس

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمتحةا درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.



الخراط وجداول النتائج



الترتيب وفقاً لحالة خطر السرقة: تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٣. المعايير الدولية			
الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	التغير منذ ٢٠١٢
١١٤=	٣٣	٠	٠
١١٤=	٣٣	٠	٠
١١٤=	٣٣	٠	٨+
١١٤=	٣٣	٠	٠
١١٤=	٣٣	٠	٠
١١٤=	٣٣	٠	٠
١٢١=	٢٧	٠	٧+
١٢١=	٢٧	٠	٠
١٢١=	٢٧	٠	٠
١٢٤=	٢٥	٠	٠
١٢٤=	٢٥	٠	٠
١٢٤=	٢٥	٠	٠
١٢٧	٢٢	١٥+	١٥+
١٢٨=	٢٠	٠	٠
١٢٨=	٢٠	٠	٠
١٢٨=	٢٠	٠	٠
١٢٨=	٢٠	٠	٠
١٢٨=	١٥	٠	٠
١٣٢=	١٥	٠	٠
١٣٢=	١٥	٨+	٨+
١٣٢=	١٥	٠	٠
١٣٢=	١٥	٨+	٨+
١٣٢=	١٥	٠	٠
١٣٢=	١٥	٨+	٨+
١٤٠=	١٣	٠	٠
١٤٠=	١٣	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٢=	٧	٠	٠
١٤٨=	٠	٠	٠
١٤٨=	٠	٠	٠
١٤٨=	٠	٠	٠
١٤٨=	٠	٠	٠
١٤٨=	٠	٠	٠

التقييم الإجمالي			
الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	التغير منذ ٢٠١٢
١١٥=	٣٦	٠	٠
١١٥=	٣٦	٣+	٦+
١١٧	٣٥	٢-	٣-
١١٨=	٣٤	٢+	٢+
١١٨=	٣٤	٠	٢+
١٢٠=	٣٣	٠	٠
١٢٠=	٣٣	٠	٠
١٢٠=	٣٣	٠	٢+
١٢٠=	٣٣	٠	٢+
١٢٤=	٣٢	١-	١-
١٢٤=	٣٢	١-	٠
١٢٦=	٣٠	٢-	٠
١٢٦=	٣٠	٥+	٦+
١٢٨=	٢٩	٠	٠
١٢٨=	٢٩	٠	٠
١٣٠	٢٨	٠	١+
١٣١=	٢٧	٠	٠
١٣١=	٢٧	١-	٢-
١٣١=	٢٧	٠	٠
١٣٤=	٢٦	٠	٠
١٣٤=	٢٦	٢+	٢+
١٣٤=	٢٦	٠	١+
١٣٤=	٢٦	٠	٠
١٣٨=	٢٥	٠	٠
١٣٨=	٢٥	٠	٣+
١٣٨=	٢٥	٠	٣+
١٤١=	٢٤	٠	١-
١٤١=	٢٤	١-	١-
١٤١=	٢٤	١+	١+
١٤٤=	٢٣	٠	٢+
١٤٤=	٢٣	١+	٢+
١٤٦=	٢٢	٢+	٢+
١٤٦=	٢٢	٠	٢+
١٤٦=	٢٢	٠	٠
١٤٦=	٢٢	١+	١+
١٥٠	١٩	٠	٠
١٥١	١٨	٣-	٦-
١٥٢	٣	٤-	٤-

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجداول النتائج



تابع الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة لتصنيع الأسلحة

٥. بيئة الخطر

الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	٢٠١٢
١١٤=	٣٦	٠	٠
١١٤=	٣٦	٦+	٦+
١١٤=	٣٦	٠	٠
١١٤=	٣٦	١+	٠
١١٩=	٣٥	٢+	٣+
١١٩=	٣٥	٠	٠
١١٩=	٣٥	٠	٤+
١١٩=	٣٥	١+	٥+
١٢٣	٣٤	٦-	٧-
١٢٤=	٣٣	٤-	٨-
١٢٤=	٣٣	٠	٠
١٢٤=	٣٣	١+	٤-
١٢٧=	٣٢	٥+	٨-
١٢٧=	٣٢	٠	١-
١٢٩=	٣١	٢+	١-
١٢٩=	٣١	٠	٠
١٢٩=	٣١	٠	٧-
١٣٢=	٢٩	٠	١٦-
١٣٢=	٢٩	٠	٠
١٣٤	٢٨	٤-	٨-
١٣٥=	٢٧	١+	١-
١٣٥=	٢٧	٩-	٩-
١٣٧=	٢٦	٧-	١٠-
١٣٧=	٢٦	٠	١٣-
١٣٩=	٢٥	١-	١٣-
١٣٩=	٢٥	٠	١-
١٤١	٢٤	١+	١+
١٤٢	٢٣	٤+	٩-
١٤٣=	٢٢	٤+	٤+
١٤٣=	٢٢	٠	١-
١٤٥	٢٠	٠	٠
١٤٦	١٦	١٤-	٢٩-
١٤٧	٦	١٦-	١١-
١٤٨	٢	٠	٠
١٤٩	١	٢٠-	١٢-
١٥٠=	٠	١٣-	١٣-
١٥٠=	٠	١٦-	٢٥-
١٥٠=	٠	١٦-	١٣-

٤. الالتزامات والقدرات المحلية

الترتيب / ١٥٢	الدرجة / ١٠٠	التغير منذ ٢٠١٤	٢٠١٢
١٠٩=	٢٦	٠	٠
١٠٩=	٢٦	٠	٠
١٠٩=	٢٦	٠	٠
١٠٩=	٢٦	٠	٠
١٠٩=	٢٦	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٩+	٩+
١٢٠=	٢٤	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٠	٠
١٢٠=	٢٤	٠	٤+
١٢٧=	٢٢	٠	٠
١٢٧=	٢٢	٠	٠
١٢٧=	٢٢	٥+	٠
١٢٧=	٢٢	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣١=	٢٠	٠	٠
١٣٩=	١٧	٠	٠
١٣٩=	١٧	٠	٠
١٣٩=	١٧	٠	٠
١٣٩=	١٧	٨+	٠
١٣٩=	١٧	٠	٠
١٤٤=	١٥	٠	٠
١٤٤=	١٥	٠	٠
١٤٤=	١٥	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠
١٤٧=	٩	٠	٠

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تُقيم جميع الدول بمنحها درجة تتراوح ما بين ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ تعني توفر أفضل ظروف لأمن المواد النووية. تشير "=" إلى التساوي في الترتيب.



الخراط وجداول النتائج

ترتيب الدول من حيث خطر التخريب



التقييم الإجمالي		١. عدد المواقع		٢. تدابير الأمن والرقابة	
الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠
١	٩٥	١ =	الجزائر	١ =	المجر
٢	٩٢	١ =	أرمينيا	١ =	سويسرا
٣ =	٩٠	١ =	أستراليا	١ =	الولايات المتحدة
٣ =	٩٠	١ =	بنغلاديش	٤	المملكة المتحدة
٥	٨٩	١ =	بلغاريا	٥	كندا
٦ =	٨٨	١ =	ثيلي	٦	فنلندا
٦ =	٨٨	١ =	مصر	٧	بلغاريا
٦ =	٨٨	١ =	إسرائيل	٨	رومانيا
٩	٨٧	١ =	المكسيك	٩	أستراليا
١٠ =	٨٦	١ =	المغرب	١٠ =	فرنسا
١٠ =	٨٦	١ =	بيرو	١٠ =	اليابان
١٠ =	٨٦	١ =	بولندا	١٠ =	هولندا
١٣	٨٤	١ =	سلوفينيا	١٠ =	روسيا
١٤ =	٨٣	١ =	أوزبكستان	١٤	جمهورية التشيك
١٤ =	٨٣	١٥ =	الأرجنتين	١٥	ألمانيا
١٤ =	٨٣	١٥ =	البرازيل	١٦	بولندا
١٤ =	٨٣	١٥ =	جمهورية التشيك	١٧	سلوفينيا
١٤ =	٨٣	١٥ =	فنلندا	١٨ =	السويد
١٩	٨٢	١٥ =	المجر	١٨ =	تايوان
٢٠	٨١	١٥ =	إندونيسيا	٢٠	كوريا الجنوبية
٢١	٧٧	١٥ =	إيران	٢١	بلجيكا
٢٢ =	٧٢	١٥ =	كازخستان	٢٢	جنوب أفريقيا
٢٢ =	٧٢	١٥ =	هولندا	٢٣	أرمينيا
٢٤	٧٠	١٥ =	كوريا الشمالية	٢٤ =	النرويج
٢٥ =	٦٨	١٥ =	النرويج	٢٤ =	أوكرانيا
٢٥ =	٦٨	١٥ =	باكستان	٢٦ =	الهند
٢٥ =	٦٨	١٥ =	رومانيا	٢٦ =	سلوفاكيا
٢٨	٦٧	١٥ =	سلوفاكيا	٢٨	الصين
٢٩	٦٦	١٥ =	جنوب أفريقيا	٢٩	كازخستان
٣٠	٦٥	٣٠ =	بلجيكا	٣٠	إندونيسيا
٣١	٦٣	٣٠ =	كندا	٣١ =	الأرجنتين
٣٢ =	٦١	٣٠ =	الهند	٣١ =	بيرو
٣٢ =	٦١	٣٠ =	كوريا الجنوبية	٣٣	أوزبكستان
٣٤	٥٩	٣٠ =	إسبانيا	٣٤ =	ثيلي
٣٥	٥٦	٣٠ =	السويد	٣٤ =	باكستان
٣٦ =	٥٥	٣٠ =	سويسرا	٣٦	إسبانيا
٣٦ =	٥٥	٣٠ =	تايوان	٣٧	إسرائيل
٣٨	٥٤	٣٠ =	أوكرانيا	٣٨	البرازيل
٣٩	٥٣	٣٩ =	الصين	٣٩	الجزائر
٤٠ =	٤٩	٣٩ =	ألمانيا	٤٠ =	إيران
٤٠ =	٤٩	٣٩ =	المملكة المتحدة	٤٠ =	كوريا الشمالية
٤٢	٤٧	٤٢ =	فرنسا	٤٢	المكسيك
٤٣	٣٣	٤٢ =	اليابان	٤٣	المغرب
٤٤ =	٢٤	٤٢ =	روسيا	٤٤	بنغلاديش
٤٤ =	٢٤	٤٥	الولايات المتحدة	٤٥	مصر

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تحصل جميع الدول على ٠ - ١٠٠ درجة، حيث تشير ١٠٠ إلى توفر أفضل ظروف الأمن النووي. تشير "٠" إلى التساوي في الترتيب.

الخرائط وجدول النتائج



تابع: ترتيب الدول من حيث خطر التخريب

٣. المعايير الدولية		٤. الالتزامات والقدرات المحلية		٥. بيئة الخطر	
الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠	الترتيب / ٤٥	الدرجة / ١٠٠
١=	أستراليا	١=	أستراليا	١	النرويج
١=	بلجيكا	١=	بلجيكا	٢	السويد
١=	كندا	١=	جمهورية التشيك	٣	فنلندا
١=	فنلندا	١=	فنلندا	٤	اليابان
١=	فرنسا	١=	فرنسا	٥	شيلي
١=	اليابان	١=	ألمانيا	٦=	كندا
١=	روسيا	١=	اليابان	٦=	ألمانيا
١=	كوريا الجنوبية	١=	رومانيا	٦=	سلوفينيا
١=	إسبانيا	١=	سلوفاكيا	٦=	سويسرا
١=	السويد	١=	سلوفينيا	١٠	تايلاند
١=	المملكة المتحدة	١=	المملكة المتحدة	١١	أستراليا
١=	الولايات المتحدة	١=	الولايات المتحدة	١٢	هولندا
١٣	رومانيا	١٣=	البرازيل	١٣	بولندا
١٤=	كازخستان	١٣=	بلغاريا	١٤	سلوفاكيا
١٤=	هولندا	١٣=	كندا	١٥	المملكة المتحدة
١٤=	النرويج	١٣=	المجر	١٦=	بلجيكا
١٧=	المجر	١٣=	النرويج	١٦=	فرنسا
١٧=	بولندا	١٣=	بولندا	١٦=	الولايات المتحدة
١٩=	الهند	١٣=	كوريا الجنوبية	١٩=	جمهورية التشيك
١٩=	أوكرانيا	١٣=	السويد	١٩=	المجر
٢١=	الأرجنتين	١٣=	سويسرا	٢١	كوريا الجنوبية
٢١=	البرازيل	٢٢=	كازخستان	٢٢	إسبانيا
٢٣=	أرمينيا	٢٢=	هولندا	٢٣	البرازيل
٢٣=	شيلي	٢٢=	روسيا	٢٤=	بلغاريا
٢٣=	سلوفاكيا	٢٥=	باكستان	٢٤=	المكسيك
٢٣=	سلوفينيا	٢٥=	جنوب أفريقيا	٢٤=	بيرو
٢٣=	سويسرا	٢٧=	بنغلاديش	٢٧	الأرجنتين
٢٨=	جمهورية التشيك	٢٧=	إندونيسيا	٢٨	رومانيا
٢٨=	المكسيك	٢٧=	المغرب	٢٩	جنوب أفريقيا
٣٠	جنوب أفريقيا	٢٧=	أوزبكستان	٣٠	إسرائيل
٣١	ألمانيا	٣١=	الأرجنتين	٣١	أرمينيا
٣٢	إندونيسيا	٣١=	أرمينيا	٣٢=	الصين
٣٣	بلغاريا	٣١=	إسبانيا	٣٢=	إندونيسيا
٣٤	الصين	٣١=	أوكرانيا	٣٤	الجزائر
٣٥	بيرو	٣٥=	الصين	٣٥	أوكرانيا
٣٦=	بنغلاديش	٣٥=	إسرائيل	٣٦	كوريا الشمالية
٣٦=	أوزبكستان	٣٧=	شيلي	٣٧	إيران
٣٨	باكستان	٣٧=	بيرو	٣٨	كازخستان
٣٩	المغرب	٣٩	مصر	٣٩=	بنغلاديش
٤٠	الجزائر	٤٠=	الجزائر	٣٩=	الهند
٤١	إسرائيل	٤٠=	المكسيك	٤١	مصر
٤٢	تايلاند	٤٢=	الهند	٤٢	المغرب
٤٣	مصر	٤٢=	تايلاند	٤٣	أوزبكستان
٤٤	إيران	٤٤	كوريا الشمالية	٤٤	باكستان
٤٥	كوريا الشمالية	٤٥	إيران	٤٥	روسيا

يعرض الجدول الدرجات الإجمالية ودرجات الفئات لعام ٢٠١٦. تحصل جميع الدول على ٠ - ١٠٠ درجة، حيث تشير ١٠٠ إلى توفر أفضل ظروف الأمن النووي. تشير "٠" إلى التساوي في الترتيب.



عن لجنة الخبراء الدوليين

أناتولي إس دساكوف، باحث بمركز دراسات الرقابة على الأسلحة ودراسات الطاقة والبيئة

روجر هوسلي، المدير التنفيذي، المعهد العالمي للأمن النووي

فيروز خان، محاضر بالكلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا، وقائد لواء متقاعد بالجيش الباكستاني

فرانس ماشيلو، مدير أول الخدمات الأمنية بشركة جنوب أفريقيا للطاقة النووية

ستيف نسبيت، مدير السياسات النووية والدعم بشركة ديوك للطاقة

أنيتا نيلسون، مديرة تنفيذية بشركة إيه إن وشركاه، مستشارة باتحاد العلماء الأمريكيين؛ زميلة أولى بمركز التجارة والأمن الدوليين بجامعة جورجيا؛ مديرة سابقة لمكتب الأمن النووي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية

راؤول راکاتا، أستاذ بمؤسسة الحد من الانتشار من أجل السلام العالمي

سكوت دي ساجان، أستاذ كرسي كارولين إس ج مونرو للعلوم السياسية وزميل أول، بمركز الأمن والتعاون الدوليين، بجامعة ستانفورد

شيل كانت شرما، زميل مميز بمركز دراسات القوات الجوية، وسفير الهند السابق للنمسا والممثل الدائم للهند بالأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تاتسو سوزوكي، أستاذ ونائب المدير بمركز أبحاث التخلص من الأسلحة النووية بجامعة ناجازاكي، ونائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً بالمفوضية اليابانية للطاقة الذرية

توان تا منه، أستاذ زائر بالأكاديمية الدبلوماسية بفييتنام

هيو زانج، زميل بحثي أول بمشروع التعامل مع الطاقة الذرية، جامعة هارفارد

لوضع مؤشر المبادرة، جمعت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست والمبادرة كبار الخبراء في أمن المواد النووية من مختلف أنحاء العالم. وقد ضمت هذه المجموعة خبراء يتمتعون بمجموعة متنوعة من الخبرات، من دول تمتلك أسلحة نووية وأخرى لا تمتلك أيًا منها ومن دول متقدمة وأخرى نامية، حيث ضمت اللجنة خبراء من الأرجنتين وأستراليا والصين والهند واليابان وكازخستان وباكستان وروسيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفيتنام. كما ضم هؤلاء الخبراء ممثلًا عن المعهد العالمي للأمن النووي وأحد المسؤولين السابقين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد قدمت اللجنة استشاراتها إلى المبادرة ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست بشأن اختيار المؤشرات والأهمية النسبية لكل منها. كما أدى أعضاء اللجنة دورًا بالغ الأهمية في النظر في الخيارات المختلفة (مثل إضافة مؤشر الأمن الحاسوبي الجديد) لتعزيز مؤشر المبادرة وفي الإشارة بوضع إطار عمل لتقييم التخريب الجديد. وقد ساعدت آراء أعضاء اللجنة أيضًا في ضمان أن مؤشر المبادرة يعبر عن وجهة نظر دولية ويراعي المناقشات الدولية الدائرة بشأن أولويات الأمن النووي.

لا يمثل أعضاء اللجان مصالح دولهم كما لم يقيموا دولاً منفردة، بل كانوا يؤدون دورًا استشاريًا بصفاتهم الشخصية وليس المهنية. ولا تعني المشاركة في لجنة الخبراء الدوليين الموافقة على جميع جوانب مؤشر المبادرة ولا نتائجها وتوصياتها. بل على النقيض من ذلك، فإن اجتماعات اللجنة كانت تشهد عرضًا لمجموعة متنوعة من وجهات النظر مما يثبت الحاجة لحوار متواصل بشأن الأولويات.

دورين آبين، زميل بحثي أول، جامعة نزار بابيف ومعهد كازخستان للدراسات الإستراتيجية التابع لرئيس جمهورية كازخستان

جون كارلسون، مستشار بمبادرة التهديد النووي، والمدير العام السابق للمكتب الأسترالي لإجراءات الحماية ومنع انتشار الأسلحة النووية

التعريف بمبادرة التهديد النووي ووحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست

التعريف بمبادرة التهديد النووي ووحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست

مبادرة التهديد النووي www.nti.org

تعمل مبادرة التهديد النووي (المبادرة) على حماية حياتنا وأسباب معيشتنا والبيئة وجودة حياة هذا الجيل والأجيال القادمة من الخطر المتزايد للهجمات الكارثية بأسلحة الدمار الشامل سواء الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو الكيميائية أو الحاسوبية النووية.

وقد دخل العالم عصرًا جديدًا خطيرًا. فالتقنيات والمعرفة العلمية والمواد القاتلة التي لم تكن متاحة إلا لبضعة دول أصبحت الآن متاحة للكثيرين. كما أن هناك عددًا كبيرًا من الأفراد والتنظيمات الإرهابية التي يتوفر لديها تمويل كافٍ والدول التي تسعى لاكتساب القدرة على تصنيع هذه الأسلحة واستخدامها. والحكومات تصارع لتلاحق هذا التهديد.

ويتميز نموذج عملنا بالتفرد، حيث نصمم مشروعات مبتكرة للتخفيف من حدة التهديد وننفذها بالتعاون مع شركاء للحد مباشرة من التهديد، وإرشاد الحكومات إلى سبل الحد منه، ولتحقيق الزخم وتقديم الدعم اللازمين لاتخاذ إجراءات ذات نطاق أكبر.

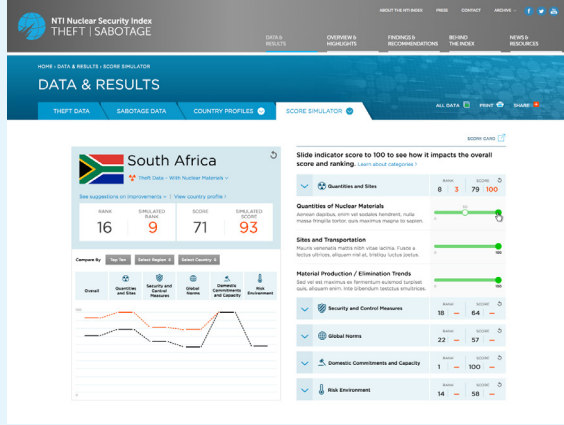
تأسست المبادرة في ٢٠٠١ على يد السيناتور الأمريكي السابق سام نان ورجل الأعمال الخيرية تيد ترنر، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يضم شخصيات دولية مرموقة. وتعتمد المبادرة على سخاء المانحين لدعم عملها.

وحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست www.eiu.com

وحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست هي قطاع الأبحاث بمجموعة ذي إيكونوميست التي تنشر المجلة الشهيرة. وتساعد الوحدة، التي تُعد رائدة البحوث عن أوضاع الدول، الحكومات والمؤسسات والشركات بتقديم معلومات حديثة ودقيقة وتحليلات غير متحيزة للإستراتيجيات الاقتصادية والتنموية. ومن خلال أسلوبها في التعامل مع السياسات العامة، تقدم الوحدة بحوثًا قائمة على الأدلة إلى واضعي السياسات وأصحاب المصالح الذين يسعون لتحقيق نتائج ملموسة، وذلك في مجالات تتراوح ما بين المساواة بين الجنسين والمالية وحتى الطاقة والتكنولوجيا. وتستخدم الوحدة في أبحاثها المقابلات وتحليل الأطر التنظيمية والنمذجة الكمية والتنبؤ، ثم تعرض نتائجها باستخدام أدوات تفاعلية لعرض البيانات في صورة مرئية.

ومن خلال شبكة عالمية تضم أكثر من ٣٥٠ محلل ومشارك، تقيم الوحدة باستمرار وتعد توقعاتها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والتجارية في أكثر من ٢٠٠ دولة.

المزيد عن ردع الإرهاب النووي



يرجى زيارة الموقع www.ntiindex.org للاطلاع على جميع البيانات والميزات الجديدة في مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي لعام ٢٠١٦: السرقة والتخريب، ومنها:

- أداة تفاعلية جديدة للدرجات تسمح للزوار باختبار تأثير تغير الدرجات على ترتيب الدولة وعلى قدرتها على الحماية من خطر الإرهاب النووي
- عرض كامل للمنهجية والنتائج والبيانات لجميع الدول
- ترجمة لمؤشر المبادرة إلى الروسية والصينية والعربية والفرنسية والإسبانية (في ٢٠١٦)
- مقاطع فيديو معلومات مصورة للمشاركة على مواقع التواصل الاجتماعي
- مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي، إصداري ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

الأبحاث والتقارير المتاحة على موقع www.nti.org

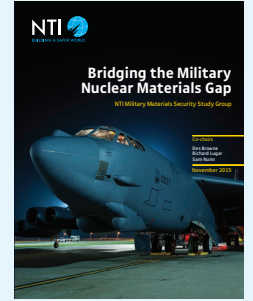
التخصيب والتخلص منه)، يضع أندرو جى بينياوسكي وميلي ايه بومبر خريطة طريق تضم خمسة مسارات لإنهاء استخدام اليورانيوم عالي التخصيب للأغراض المدنية والبدء في جهود البحث والتطوير اللازمة لتقليل استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في الأغراض البحرية تمهيداً للتخلص منه نهائياً.

More Work to Do: A Pathway for Future Progress on Strengthening Nuclear Security

الطريق نحو التقدم في المستقبل تجاه تعزيز الأمن النووي)، من تأليف جوناثان هيرباخ وسمانتا بيتس-كيفر والذي نُشر في مجلة *Arms Control Today*، ويستعرض فيه المؤلفون كيف أن تعديل ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية يمكن أن يهيئ منتدى للنقاش المستمر الهادف لمنع الإرهاب النووي بعد انتهاء قمم الأمن النووي.

Crossing the Finish Line: Ending the Civilian Use of HEU (الوصول إلى خط النهاية: إنهاء الاستخدام المدني لليورانيوم عالي التخصيب) وهو تقرير أعده ميلي ايه بومبر وفيليب موجير لصالح مؤسسة ستانلي ويبين الخطوات التي يجب اتخاذها في قمة الأمن النووي لبناء الزخم اللازم للقضاء على الاستخدام المدني لليورانيوم عالي التخصيب.

بالاعتماد على آراء مسؤولين سياسيين وعسكريين سابقين من دول تمتلك أسلحة نووية، يعرض تقرير **Bridging the Military Nuclear Materials Gap** (التغلب على فجوة المواد النووية العسكرية)، والذي اشترك في تأليفه ديس براون وريتشارد لوجار وسام نان، توصيات للحكومات لإحكام الرقابة على أمن المواد النووية المصنفة على أنها "مواد عسكرية" وبناء الثقة في هذا الأمن.



في **The Case for Highly Enriched Uranium-Free Zones** (أهمية إنشاء مناطق خالية اليورانيوم عالي التخصيب)، يدعو أندرو جى بينياوسكي وميلي ايه بومبر وإيلينا سوكوفا إلى تأسيس مناطق إقليمية خالية من اليورانيوم عالي التخصيب.

في **A Roadmap to Minimize and Eliminate Highly Enriched Uranium** (خريطة طريق لتقليل من اليورانيوم عالي

Global Dialogue on Nuclear Security Priorities (الحوار العالمي حول أولويات الأمن النووي) على موقع www.nti.org/globaldialogue

High-Level Political Engagement to Strengthen 2016 Nuclear Security Beyond (الجهود السياسية رفيعة المستوى لتعزيز الأمن النووي بعد عام ٢٠١٦) (مايو ٢٠١٥)

Nuclear Security Primer: The Existing System (مقدمة إلى الأمن النووي: النظام القائم) (آخر تحديث مايو ٢٠١٥)

Managing Stocks of Separated Plutonium to Mitigate Security Risks: Near-Term Steps (إدارة مخزون البلوتونيوم المفصول من أجل التخفيف من المخاطر الأمنية: خطوات للمستقبل القريب، جون كارلسون (مايو ٢٠١٥)

أعدت هذه الأبحاث لبرنامج الحوار العالمي، وهو برنامج أطلقته مبادرة التهديد النووي للمناقشات على المستوى الدولي وبين مختلف القطاعات ليضم كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء والعاملين في مجال الأمن النووي وغيرهم من أصحاب المصلحة.

Challenges and Opportunities for Strengthening the Global Nuclear Security System (تحديات وفرص تعزيز نظام الأمن النووي العالمي) (سبتمبر ٢٠١٤)

مؤشر المبادرة للأمن النووي في الأخبار

"أهم ما ورد في هذه الدراسة لا يتعلق بأي دولة بعينها بل ما كشفتته عن عدم وجود نظام عالمي للإشراف."

~ افتتاحية واشنطن بوست تتحدث عن تقرير المبادرة في إصدار ٢٠١٤

"هناك الكثير من الخطوات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها لحماية الوقود النووي من الوقوع في أيدي الإرهابيين، ومن هذه الخطوات وضع نظام للمعايير الدولية لتأمين المواد وإقناع الدول بالتصديق على معاهدات الأمن النووي. ويجب على قادة العالم أن يضغطوا لتنفيذ جدول الأعمال هذا."

~ افتتاحية نيويورك تايمز عن أحد أبرز التوصيات في مؤشر المبادرة في إصداره لعام ٢٠١٤

"يقيم المؤشر الدول بناء على مقاييس عديدة من مقدار المواد التي تمتلكها الدولة، إلى أسلوبيها في تخزينها والرقابة عليها، بل ويضم أيضًا عوامل سياسية مثل الفساد والاستقرار."

~ اسوشيتد برس معلقة على إصدار ٢٠١٢ من المؤشر

"قيمة هذا المؤشر أنه يمكن أن يكون نظامًا عالميًا للإنذار المبكر."

~ ديفيد هوفمان، الصحفي والمؤلف الحاصل على جائزة بوليتزر العالمية، معلقًا على إصدار عام ٢٠١٢ من المؤشر

"أعدت مبادرة التهديد النووي، وهي مركز أبحاث مرموق في مجال منع انتشار الأسلحة النووية، ووحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست نظامًا جديدًا لتقييم أمن مخزون اليورانيوم والبلوتونيوم الصالح لتصنيع الأسلحة والمتناثر في أنحاء العالم."

~ الجارديان عن إصدار ٢٠١٢ من المؤشر

"غير مسبوق"

~ وكالة أنباء يونهاب (كوريا الجنوبية) معلقة على إصدار ٢٠١٢ من المؤشر

www.ntiindex.org

[#ntiindex](https://twitter.com/ntiindex)

